هيئة مكافحة الفساد

التقرير السنوي

2020

هيئة مكافحة الفساد

التقرير السنوي لأهم إنجازات وأنشطة الهيئة

آذار/ مارس

2021

تقديم

يلخص التقرير السنوي للعام 2020 اهم الإنجازات والفعاليات التي عملت عليها هيئة مكافحة الفساد خلال الفترة 2020/1/1 - 2020/12/31، ولعل ما يميز هذا التقرير انه بالرغم من التحديات التي عصفت بالبلاد جراء جائحة كورونا، الا ان الهيئة تمكنت من الاستمرار في العمل لإنجاز الكثير من المهام الموكلة لها بموجب القانون، والتي لم يكن بالامكان التهاون بها او تأجيلها، فقامت الهيئة بالاستجابة للتحديدات باستحداث بدائل تمكنها من الاستمرار في انجاز أعمالها والمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، فتعاملت مع الازمة بخطة عمل مرنة، كان لها بالغ الاثر على انجازاتها خلال هذا العام، والتي يوضحها هذا التقرير.

سجلت الهيئة في العام 2020 انجازات متعددة، كان اهمها استكمال التحقيقات في الشكاوى والبلاغات التي وصلت الهيئة سواء بشكل مباشر او غير مباشر، والاستمرار في التواصل مع اطراف العلاقة لتعزيز منظومة الشفافية والنزاهة في مؤسسات الدولة، وتعزيز عمل الهيئة بإجراءات عمل وخطة تشغيلية واعتماد وانفاذ الهيكل التنظيمي الخاص بإدارات ووحدات الهيئة، الذي بات يلبي طموح الهيئة وتطلعاتها، ولعل أبرز ما ساقته هذه الهيكلية هو إنشاء وحدة حماية المبلغين والشهود التي تشجع على الإبلاغ عن جرائم الفساد والكشف عنها، اضافة الى فصل المهام بخصوص مسؤوليات الهيئة في مجال انفاذ القانون وتعزيز التدابير الوقائية، واستحداث وحدتي التعاون الدولي والنوع الاجتماعي وحقوق الانسان، ودوائر تعزز برنامج المتابعة والتقييم مثل دائرة المرصد الوطني ودائرة السياسات. كما وان الهيئة بجانب مجلس الوزراء وعدة جهات فلسطينية نجحت في استصدار انظمة معززة لقانون مكافحة الفساد.

ننتهز هذه الفرصة لتوجيه الشكر لسيادة الرئيس محمود عباس ورئيس مجلس الوزراء برئاسة د. محمد اشتية لوقوفهم بجانب الهيئة في اداء رسالتها وتمكينها بالإرادة للقيام بأعمالها على أكمل وجه، كما ولا نغفل جميع المؤسسات الوطنية الرسمية وغير الرسمية والاهلية والخاصة التي تعاونت مع الهيئة في تحقيق النتائج المرجوة.

والله ولي التوفيق

رئيس هيئة مكافحة الفساد

رائد محمود رضوان

فريق إعداد التقرير

د. حمدي الخواجا	رئيساً
أ. إياد حمدان	مقرراً
أ. هنادي أبو بكر	عضواً
أ. وسيم بدر	عضواً
أ. شادي زكارنة	عضواً
أ. سيرين عواده	عضواً
أ. ولاء عبد الله	عضواً
أ.رنا صلاح الدين	عضواً
أ. أسامة السعدي	عضواً
أ. منتصر حمدان	عضواً
أ. جمال الشريف	عضواً
أ. عبد الله نواهضه	عضواً
أ. آلاء النقيب	عضواً
أ. عامر صعابنة	عضواً
أ. علاء سمودي	عضواً

الموقع الالكتروني

الطباعة والتصميم

ALARABI
CREATIVE SOLUTIONS

www.alarabi.ps
info@alarabi.ps

الفهرس

مقدمة	16
التنظيم القانوني للهيئة	17
المحور الأول: انفاذ القانون	19
اولاً: الشكاوى والبلاغات	22
ثانياً: التحري والتفتيش وجمع الاستدلالات الأولية	26
ثالثاً: أعمال نيابة جرائم الفساد خلال عام 2020	28
رابعاً: الأحكام القضائية الصادرة في قضايا جرائم الفساد والعائدات الجرمية	31
خامساً: حماية المبلغين والشهود	35
سادساً: الشؤون القانونية	38
سابعاً: اقرارات الذمة المالية	40
المحور الثاني: التدابير الوقائية والتدريب ورفع الوعي والمشاركة المجتمعية	47
أولاً: الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (السلام، العدل، المؤسسات القوية)	49
ثانياً: دراسات وأدلة تحليل مخاطر الفساد	51
ثالثاً: المساقات الجامعية والمطبوعات	53
رابعاً: نظام إدارة الجودة ومكافحة الرشوة في هيئة مكافحة الفساد	54
خامساً: المرصد الوطني لمؤشرات الفساد	57
سادساً: أنشطة رفع الوعي والتدريب	59
سابعاً: أنشطة الهيئة مع الجامعات والتدريب حول المساقات الجامعية	64
المحور الثالث: مشاركات الهيئة في الفعاليات الدولية وتدريب موظفيها	69
أولاً: المؤتمرات والمشاركات الدولية والإقليمية	71
ثانياً: الدورات التدريبية	72
المحور الرابع: التعاون الدولي والمحلي	73
أولاً: المشاركة الفاعلة في الاتفاقيات والشبكات والمنظمات الدولية والإقليمية	75
ثانياً: مذكرات التفاهم مع النظراء العرب والدوليين	77
ثالثاً: التعاون المحلي	78
رابعاً: المشاريع ومتابعة تنفيذها	80
خامساً: مؤتمرات وورش عمل دولية وإقليمية	83
المحور الخامس: الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022	85
أولاً: في سياق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022	87
ثانياً: الاستراتيجيات القطاعية	90
ثالثاً: المؤتمر الدولي" سياسات النزاهة والشفافية والمساءلة بين النظرية والتطبيق"	91
المحور السادس: أنشطة الهيئة في مجال تكنولوجيا المعلومات	97
المحور السابع: أنشطة الهيئة الإعلامية	103

فهرس الجداول

جدول 1	ملخص الملفات قيد الاجراء والمتابعة والملفات المنجزة من قبل الهيئة	22
جدول 2	الشكاوى والبلاغات مصنفة وفقاً للجرم المشتبه به خلال عام 2020	23
جدول 3	تصنيف الشكاوى والبلاغات المستلمة حسب القطاع خلال عام 2020	24
جدول 4	تصنيف الشكاوى والبلاغات حسب الدرجة الوظيفية للجهة المشتكى عليها/ المبلغ عنها	24
جدول 5	توزيع الشكاوى والبلاغات المستلمة خلال عام 2020 موزعة حسب جنس المشتكي	25
جدول 6	توزيع الشكاوى والبلاغات المستلمة خلال عام 2020 موزعة حسب جنس المشتكى عليه	25
جدول 7	تقارير التفتيش والتدقيق المنجزة خلال عام 2020	26
جدول 8	الجولات الميدانية موزعة حسب القطاع خلال عام 2020	27
جدول 9	قرارات رفع السرية حسب التصنيف القطاعي للأشخاص والجهات التي يعملون بها	27
جدول 10	عمل نيابة جرائم الفساد منذ انشائها وحتى نهاية عام 2020	28
جدول 11	التوزيع النسبي للقضايا التحقيقية الواردة لنيابة جرائم الفساد خلال عام 2020 حسب الجرائم	29
جدول 12	اعداد القضايا التحقيقية الواردة إلى نيابة جرائم الفساد خلال عام 2020 حسب القطاع	30
جدول 13	القضايا الواردة لمحكمة جرائم الفساد والأحكام الصادرة فيها منذ انشائها وحتى نهاية عام 2020	31
جدول 14	توزيع القضايا الواردة لمحكمة جرائم الفساد خلال عام 2020 حسب الجرائم	33
جدول 15	العائدات الجرمية المحكوم بها والمستردة على صورة نقود سائلة منذ عام 2010 وحتى نهاية عام 2020	34
جدول 16	طلبات الحماية الواردة للهيئة خلال عام 2020	36
جدول 17	عدد الاقرارات التراكمي وعدد الاقرارات التي استلمتها الهيئة من المكلفين خلال عام 2020	43
جدول 18 - أ	إجمالي الإقرارات المُستلَمة من المكلفين حسب الفئة الوظيفية خلال عام 2020، وذلك وفقاً للمادة (1/16) من قانون مكافحة الفساد	43
جدول 18 - ب	إجمالي الإقرارات المُستلَمة من المكلفين حسب الصفة التكليفية خلال عام 2020، وذلك وفقاً للمادة (1/16) فقرة (ك) من قانون مكافحة الفساد	44
جدول 19	اجمالي الرصيد التراكمي للاقرارات المستلمة حسب الفئة المستهدفة منذ بداية التكليف وحتى نهاية عام 2020	45
جدول 20	توزيع الاقرارات التي تم فحصها حسب سبب الفحص	46
جدول 21	مؤسسات القطاع العام التي تم استهدافها في تدريبات الهيئة خلال عام 2020	62
جدول 22	مواضيع حلقات برنامج النزاهة ... مباديء وتطبيقات خلال عام 2020	63
جدول 23	مشاركات الهيئة الدولية والإقليمية خلال عام 2020	71
جدول 24	مشاركات الهيئة المحلية في دورات تدريبية وورش عمل خلال عام 2020	72
جدول 25	تفعيل مذكرات تفاهم عربية ودولية خلال عام 2020	77
جدول 26	مشاركات الهيئة في الدورات والمؤتمرات وورش العمل الدولية خلال عام 2020	83
جدول 27	أعضاء الفريق الوطني لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022	87
جدول 28	الجهات التي تم التوقيع معها على مذكرات تعاون خلال عام 2020	89

فهرس الأشكال البيانية

شكل 1	الشكاوى والبلاغات المستلمة خلال عام 2020 مقارنة بالأعوام السابقة	22
شكل 2	نتائج الشكاوى والبلاغات المنجزة والمفصولة خلال عام 2020	23
شكل 3	توزيع الشكاوى والبلاغات المستلمة خلال عام 2020 حسب آلية استلامها	24
شكل 4	الشكاوى والبلاغات المستلمة خلال عام 2020 موزعة حسب المحافظات	25
شكل 5	اعداد القضايا التحقيقية المقيدة على سجل القضايا لدى نيابة جرائم الفساد للأعوام 2010-2020	28
شكل 6	اجمالي القضايا التحقيقية الواردة إلى نيابة جرائم الفساد خلال عام 2020	29
شكل 7	توزيع القضايا التحقيقية الواردة إلى نيابة جرائم الفساد خلال عام 2020 حسب جنس المتهم	30
شكل 8	توزيع القضايا التحقيقية المنجزة لدى نيابة جرائم الفساد خلال عام 2020	30
شكل 9	توزيع المتهمين الصادر بحقهم حكم قضائي حسب نتيجة الحكم منذ انشاء محكمة جرائم الفساد وحتى نهاية عام 2020	32
شكل 10	توزيع المتهمين المحالين إلى محكمة جرائم الفساد منذ انشائها وحتى نهاية عام 2020 حسب جنس المتهم	32
شكل 11	توزيع المتهمين المحالين لمحكمة جرائم الفساد خلال عام 2020 حسب الجنس	33
شكل 12	الأحكام الصادرة عن محكمة جرائم الفساد خلال عام 2020 حسب نتيجة الحكم	33
شكل 13	عدد طلبات الحماية الواردة للهيئة حسب السنوات	36
شكل 14	الأنظمة التي قام مجلس الوزراء بإصدارها بناء على تنسيب من الهيئة	39
شكل 15	الجهات التي يمكن للهيئة ان تطلب من المحكمة العليا فحص اقرارات الذمة المالية الخاصة بهم	41
شكل 16	اعداد الاقرارات المسلمة للهيئة للسنوات 2012-2020	45
شكل 17	توزيع الأشخاص الذين جرى فحص ذمتهم المالية حسب الجنس	46
شكل 18	القطاعات المستهدفة في التدريب ورفع الوعي	59
شكل 19	برنامج التوعية بقانون مكافحة الفساد والأنظمة المساندة له	60
شكل 20	عدد الطلاب الملتحقين بمساق مكافحة الفساد تحديات وحلول حسب الأعوام	65

أرقام ذات دلالة

الشكاوى والبلاغات التي تعاملت معها الهيئة وما تم انجازه خلال عام 2020

شكوى وبلاغ تعاملت معها الهيئة	1734
شكوى وبلاغ واردة خلال عام 2020	1191
شكوى وبلاغ مدورة من الأعوام السابقة	543
شكوى وبلاغات منجزة	912
حفظ الملف لعدم ثبوت شبهات الفساد	572
الرد لعدم الاختصاص	94
احالة الى النائب العام	155
ضم لملفات أخرى ذات نفس الموضوع	7
تحويل لجهات أخرى	84

التوزيع النسبي للشكاوى والبلاغات الواردة للهيئة خلال عام 2020 حسب القطاع

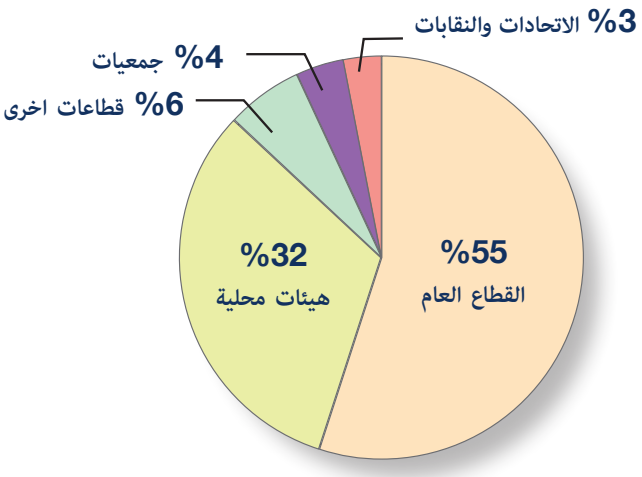

التوزيع النسبي لآليات استقبال الشكاوى والبلاغات خلال عام 2020

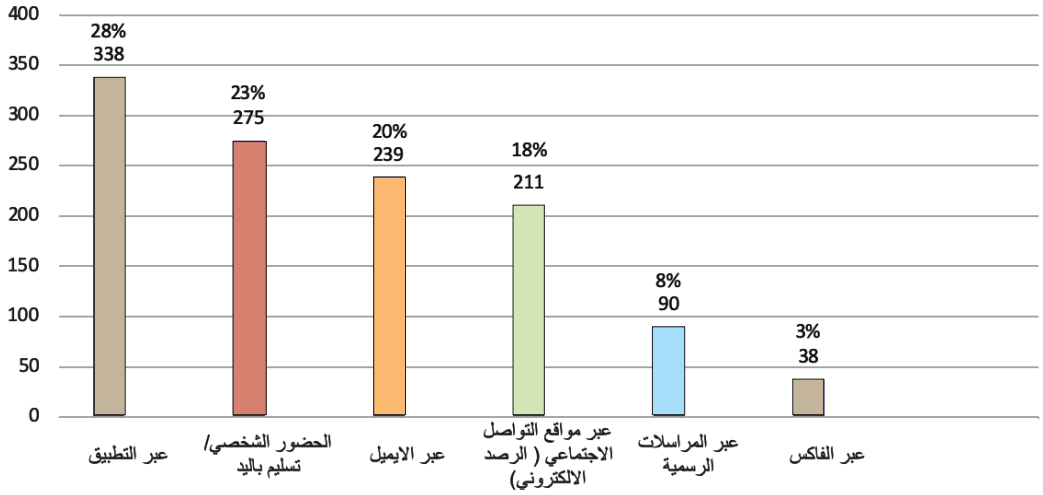

التوزيع النسبي للشكاوى والبلاغات الواردة حسب نوع الجريمة خلال عام 2020

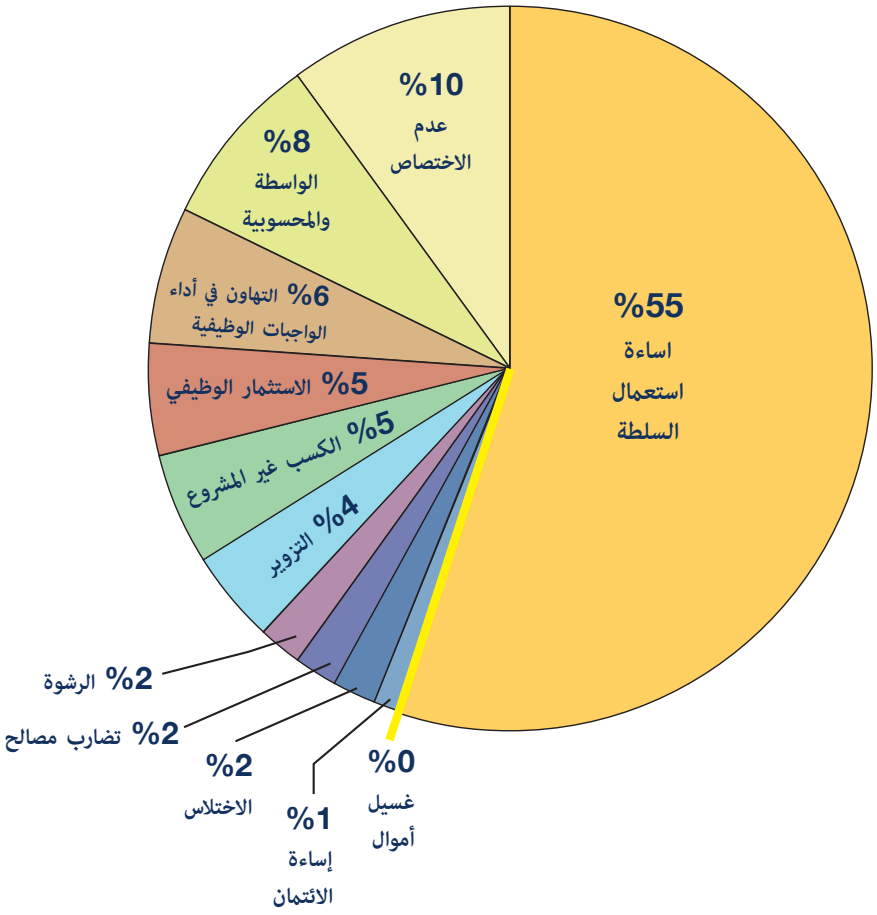

توزيع الشكاوى والبلاغات الواردة حسب الفئات المشتكى ضدها خلال عام 2020

- 191 شكوى وبلاغ ضد رؤساء وأعضاء هيئات محلية وجمعيات ونقابات
- 107 شكوى وبلاغ ضد موظفي الفئات العليا
- 84 شكوى وبلاغ ضد موظفي الفئات الأولى
- 760 شكوى وبلاغ ضد فئات أخرى
- 8 شكوى وبلاغ ضد موظفي السلك الدبلوماسي/السفارات
- 41 شكوى وبلاغ ضد موظفي الفئات الخاصة

التقارير المالية الفنية المتخصصة التي تم إصدارها خلال عام 2020، وجولات التفتيش الميداني المتعلقة بها

273

شكوى / بلاغ

162 تقرير مالي فني متخصص

1. هيئات محلية: 72 تقرير.
2. مؤسسات عامة:39 تقرير.
3. جمعيات: 31 تقرير.
4. اتحادات ونقابات وأندية وأخرى: 20 تقرير

92 جولة تفتيشية

1. هيئات محلية: 50 جولة.
2. مؤسسات عامة:20 جولة.
3. جمعيات: 16 جولة.
4. اتحادات ونقابات وأندية وأخرى:6 جولات.

ملخص أعمال نيابة جرائم الفساد خلال عام 2020

136

اجمالي القضايا التحقيقية الواردة
لنيابة جرائم الفساد خلال عام 2020

- 115 قضية واردة من هيئة مكافحة الفساد
- 19 قضية واردة من النائب العام
- 1 قضية مفصولة من قضية أخرى
- 1 قضية واردة من المحاكم

55

اجمالي القضايا التحقيقية المنجزة من قبل نيابة جرائم الفساد خلال عام 2020

- 36 قضية تمت احالتها لمحكمة جرائم الفساد
- 13 قضية تقرر حفظها
- 3 قضايا تم ضمها لقضايا أخرى
- 3 قضايا محالة لجهة أخرى لعدم الاختصاص

601

اجمالي القضايا التحقيقية المقيدة على سجل نيابة جرائم الفساد منذ انشائها وحتى نهاية عام 2020

- 230 ملف تحقيقي تم إحالته إلى محكمة جرائم الفساد
- 125 ملف تحقيقي تقرر حفظه
- 37 ملف تحقيقي تم رده لعدم الاختصاص
- 10 ملفات تم ضمها لملفات أخرى
- 199 قضية لا زالت قيد التحقيق

ملخص أعمال محكمة جرائم الفساد منذ انشائها وحتى نهاية عام 2020

249

اجمالي قضايا الفساد المقيدة على سجل محكمة جرائم الفساد منذ انشائها وحتى نهاية عام 2020

- 137 حكم ادانة
- 27 حكم براءة
- 22 حكم بعدم الاختصاص
- 1 حكم بانقضاء الدعوة لوفاة المتهم
- 62 قضية مؤجل النظر فيها لعام 2021

حماية المبلغين والشهود

23

طلبات الحماية الواردة خلال عام 2020

- طلب حماية وظيفية خلال عام 2020: **15**
- طلبات حماية شخصية خلال عام 2020: **4**
- طلبات حماية قانونية خلال عام 2020: **4**

اقرارات الذمة المالية

- الرصيد التراكمي للإقرارات المسلمة حتى نهاية عام 2020: **58761**
- اجمالي اقرارات الذمة المالية المستلمة خلال عام 2020: **3734**
- إقرار ذمة مالية تم فحصها بطلب من المحكمة العليا: **11**
- إقرار ذمة مالية تم فحصها بقرار من رئيس الهيئة: **145**

ملخص أعمال رفع الوعي والتدريب والمشاركة المجتمعية

650

مشارك في المؤتمر الدولي الثاني للهيئة «سياسات النزاهة والشفافية والمساءلة بين النظرية والتطبيق»

- مذكرة تعاون مشتركة مع شركاء جدد: **20**
- نشاط وفعالية: **8**
- شخص تم استهدافهم من مختلف القطاعات: **228**
- طالب وطالبة المسجلين بمساقات مكافحة الفساد خلال عام 2020: **5248**
- طالب وطالبة المسجلين بمساقات مكافحة الفساد منذ اطلاقها حتى عام 2020: **10416**
- جامعات وكليات جامعية طرحوا مساقي مكافحة الفساد خلال عام 2020: **10**

مقدمة

منذ نشأة هيئة مكافحة الفساد في عام 2010 تلتزم الهيئة بمنظومة من الإجراءات والقوانين المحلية وتنسجم في أدائها مع الاتفاقيات الإقليمية والدولية، حيث تمتثل في أدائها لقانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، والذي حدد مسؤولية الهيئة في إعداد وإقرار التقرير السنوي عن أعمال وجهود الهيئة في مكافحة الفساد، ورفعه إلى رئيس الدولة ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي.

وتنفيذاً لهذا الالتزام دأبت الهيئة على إعداد ونشر تقريرها السنوي بشكل دوري، وحرصت الهيئة على عرض التقرير على أوسع قطاع من الجمهور الفلسطيني ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية عبر الطرق المختلفة، سواء كانت الكترونية أو الورقية وعبر صفحة الهيئة الإلكترونية.

يعرض التقرير أهم الإنجازات والنشاطات التي تم تنفيذها خلال عام 2020 والمتعلقة بإنفاذ القانون والتدابير الوقائية وأعمالها فيما يخص التعاون الدولي، إضافة إلى أعمالها الداخلية. كما يتطرق التقرير إلى مفصلٍ مهم وأساس في عمل الهيئة في عام 2020، ألا وهو إعداد وإطلاق الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020- 2022. كما ويقدم التقرير لمحة تعريفية عن هيئة مكافحة الفساد من خلال عرض التنظيم القانوني لعمل الهيئة وصلاحياتها التي أنيطت بها، واختصاصاتها وتطور هيكلها التنظيمي والوحدات التي تم استحداثها لما لها من أهمية في جهود مكافحة الفساد، ويقدم عرضاً للقضايا التي تم إحالتها إلى النيابة المختصة بجرائم الفساد، والتي تحيل بدورها إلى محكمة جرائم الفساد.

كما ويتطرق التقرير إلى الجهود التي قامت بها الهيئة بالتعاون مع الجهات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني على الصعيد الوطني والذي برز من خلال مجموعة مذكرات التفاهم والتعاون التي تم توقيعها مع هذه المؤسسات وذلك في خدمة الهدف الرئيس والمتمثل في فلسطين خالية من الفساد. يعرض التقرير جوانب مختلفة من عمل الهيئة لعام 2020، حيث يتطرق إلى دور الهيئة الإعلامي والأنشطة التي تم تنفيذها على هذا الصعيد والمواكبة الإعلامية المحلية والدولية لعمل وجهود الهيئة في مكافحة الفساد ودرء مخاطره، كما يتطرق التقرير إلى جهود الهيئة مع شركائه المختصين في إطلاق نظام إدارة الجودة ومكافحة الرشوة في الهيئة والذي يهدف إلى حوكمة الهيئة.

التنظيم القانوني لهيئة مكافحة الفساد:

انسجاماً مع أحكام المادة (1/6 + 36) من الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، وأحكام المادة (10/10) من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، واللتان حثّتا الدول المُنضمة للاتفاقية بضرورة إنشاء هيئة أو هيئات مستقلة حسب الاقتضاء تتولى مكافحة الفساد، ومنح تلك الهيئات ما يلزم من الاستقلالية لتمكينها من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة وبمنأى عن أي تأثير لا مسوغ له؛ فقد جاء قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته منسجماً وأحكام الاتفاقيتيْن المذكورتيْن أعلاه عبر إنشائه هيئة لمكافحة الفساد تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، مانحاً إياها اختصاصات تمكنها من الاضطلاع بمهامها قانوناً لمكافحة الفساد بكافة أشكاله، وخوّلها صلاحيات واسعة تمكنها من القيام بمهامها في مكافحة الفساد.

اختصاصات الهيئة:

- حفظ وفحص اقرارات الذمة المالية للخاضعين لأحكام قانون مكافحة الفساد
- التحري والاستدلال في الشكاوى التي تقدم عن جرائم الفساد والتحقق منها
- توعية المجتمع وتبصيره بمخاطر جرائم الفساد وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكيفية الوقاية منها ومكافحتها
- جمع المعلومات المتعلقة بصور واشكال الفساد وتبادلها مع الجهات والهيئات المعنية بمكافحة الفساد محلياً ودولياً
- التنسيق مع مؤسسات الدولة لتعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من جرائم الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحتها
- التنسيق مع وسائل الإعلام لممارسة دور فاعل في نشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد في المجتمع
- تعزيز اسهام ومشاركة منظمات المتجمع المدني والمؤسسات التعلمية في الانشطة المناهضة للفساد وايجاد توعية عامة بمخاطرة وآثارها وتعزيز ثقافة عدم التسامع مع الفساد والفاسدين
- رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
- إعداد نشرات دورية تبين مخاطر الفساد والواسطة والمحسوبية على مؤسسات الدولة وإداراتها العامة.
- مراجعة وتقييم ودراسة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد واقتراح التعديلات عليها
- التنسيق والتعاون مع الجهات والمنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، والمشاركة في البرامج الرامية إلى الوقاية من هذا النوع من الجرائم.
- إعداد التقرير السنوي للهيئة

صلاحيات الهيئة:

انسجاماً مع أحكام الفصل الثالث من الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، وأحكام المواد (6+7) من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، واللتان حثّتا الدول المُنظَمّة للاتفاقية، بضرورة تجريم أشكال وصور الفساد ومنح الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة اختصاصات وصلاحيات لمكافحة الفساد. جاء قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته منسجماً وأحكام الاتفاقيتيْن المذكورتيْن أعلاه من خلال منح هيئة مكافحة الفساد العديد من الصلاحيات والاختصاصات التي تمكنها من مكافحة الفساد على النحو الآتي:

- حق تحريك الدعاوى الخاصة بجرائم الفساد من خلال نيابة جرائم الفساد
- استدعاء الشهود وأي شخص له علاقة للاستفسار والتحري حول واقعة تتعلق بجريمة فساد
- مباشرة التحريات والتحقيقات المتعلقة بجريمة فاسد من تلقاء نفسها
- تلقي التقارير والشكاوى والبلاغات المتعلقة بجريمة فساد
- طلب الاطلاع أو الحصول على أي ملف أو وثيقة بما في ذلك ما يعتبر سري التداول
- الطلب من محكمة جرائم الفساد بواسطة نيابة جرائم الفساد وقف أي جهة خاضعة لأحكام القانون عن العمل.
- ملاحقة كل من يخالف أحكام هذا القانون وطلب حجز أمواله احتياطياً، ومنعه من السفر، والطلب من الجهات المعنية كف يده عن العمل
- تعقب وضبط وحجز واسترداد الأموال والعائدات المتحصلة من جرائم الفساد بالتنسيق مع الجهات المختصة
- الطلب من محكمة جرائم الفساد بواسطة نيابة جرائم الفساد وقف العمل باي عقد أو اتفاق إذا تبين أن الحصول عليه كان بجريمة فساد.

1

المحور الأول:
إنفاذ القانون

منح قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، لا سيما المادة (9) منه صلاحية للهيئة في تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد ودراستها ومتابعتها، ومنح بعض موظفي الهيئة صفة الضبطية القضائية التي تمكنهم من اتخاذ إجراءات التحري والاستدلال وجمع المعلومات عن جرائم الفساد.

ويقصد بالتقارير التي تتلقاها الهيئة تلك المحالة إليها من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية أو من لجان التحقيق الوزارية أو الانضباطية إذا ما توصلت تلك اللجان إلى وجود شبهات بارتكاب جرائم فساد.

أما البلاغ فيقصد به الإخبار أو المعلومات التي ترد للهيئة من أي شخص بشكل شفوي أو مكتوب، سواء كان ذلك بالحضور إلى مقر الهيئة أو بإرسالها عبر البريد الإلكتروني أو الفاكس أو من خلال تطبيق الهواتف الذكية، والتي تفيد بأن جريمة فساد قد ارتكبت وأية معلومات تتعلق بالجريمة أو مرتكبها.

والبلاغ بذلك يختلف عن الشكوى والتي هي في جوهرها بلاغ؛ غير أن هذا البلاغ -الشكوى- يقدم من المجني عليه أو المتضرر (المشتكي نفسه)، وليس من أي شخص آخر، وتقبل هيئة مكافحة الفساد البلاغات التي لا تدل على هوية المبلغ، إذا ما كانت المعلومات الواردة في هذا البلاغ ذات أهمية بحيث يتم متابعتها ودراستها والتحقق منها، ويعتبر تلقي البلاغات التي لا تحتوي على هوية المبلغ من الإجراءات المهمة التي تشجع المبلغين على التبليغ عن جرائم فساد.

كما أتاح قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته للهيئة وفقا للمادة (9) فقرة (6) مباشرة التحريات والتحقيقات اللازمة لمتابعة أي من قضايا الفساد من تلقاء نفسها، ولتفعيل هذا الدور قامت الهيئة باستحداث دائرة الرصد عبر هيكلها الوظيفي الذي يقوم برصد كافة المعلومات المتداولة على مواقع الإنترنت أو التواصل الاجتماعي والإعلام المرئي والمكتوب والمسموع وغيرها من المصادر التي تشير إلى وجود شبهات فساد، مشيرين في هذا الصدد إلى أن صلاحية الهيئة في تلقي الشكاوى والبلاغات منسجمة وأحكام المادة (1/22) من قانون الإجراءات الجزائية التي منحت مأموري الضبط القضائي صلاحية تلقي الشكاوى والبلاغات التي ترد اليهم.

أولاً: الشكاوى والبلاغات

- بلغ إجمالي الشكاوى والبلاغات التي تلقتها هيئة مكافحة الفساد خلال عام 2020 ما مجموعه 1,191 شكوى/بلاغ.
- بلغ عدد الشكاوى والبلاغات المدورة قبل عام 2020 ما مجموعه (543) شكوى وبلاغ.
- بلغ إجمالي الشكاوى والبلاغات المنجزة من قبل الهيئة خلال عام 2020 ما مجموعه (912) شكوى وبلاغ من أصل (1,734) بلاغ وشكوى وبنسبة 52%، وتم تدوير (822) شكوى وبلاغ للعام 2021.

الجدول رقم (1): ملخص الملفات قيد الإجراء والمتابعة والملفات المنجزة من قبل الهيئة

الشكاوى المدورة / قيد الإجراء والمتابعة		منجزة ومفصولة خلال عام 2020					مدورة للعام القادم 2021
مدورة قبل عام 2020	الواردة خلال عام 2020	حفظ شكوى	رد لعدم الاختصاص	تحويل لجهات أخرى	إحالة إلى النائب العام	شكاوى تم ضمها لملفات ذات الموضوع	
543	1191	572	94	84	[1]155	7	822
المجموع = 1734		مجموع المنجزة= 912					

- أما بشأن تفصيل الشكاوى والبلاغات التي تم إنجازها خلال عام 2020 والبالغة 912 شكوى وبلاغ فقد تم حفظ 572 شكوى وبلاغ وبنسبة 63%، فيما تم ضم 7 شكوى وبلاغ لملفات أخرى ذات نفس الموضوع وبنسبة 1%، وتم رد 94 شكوى وبلاغ لعدم الاختصاص وبنسبة 10 %، وتم تحويل 84 شكوى وبلاغ لجهات أخرى ذات اختصاص وبنسبة 9%، فيما تم تحويل 155 ملف إلى النيابة العامة وبنسبة 17%.

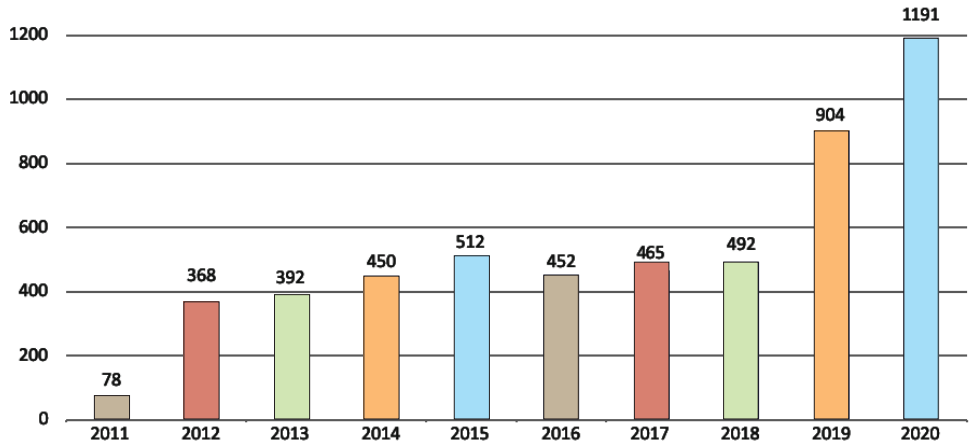

الشكل البياني رقم (1) الشكاوى والبلاغات المستلمة خلال عام 2020 مقارنة بالأعوام السابقة

1. تم خلال عام 2020 إحالة 155 شكوى وبلاغ لعطوفة النائب العام بموجب 115 قرار إحالة.

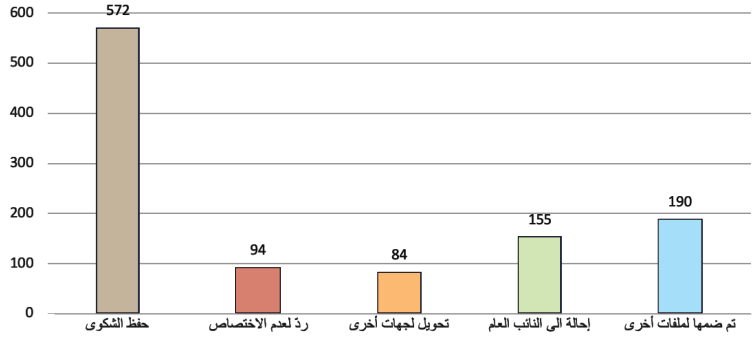

الشكل البياني رقم (2) نتائج الشكاوى والبلاغات المنجزة والمفصولة خلال عام 2020

تصنيف الشكاوى والبلاغات المستلمة خلال عام 2020:

بلغ عدد الشكاوى والبلاغات المستلمة من قبل الهيئة خلال عام 2020 ما مجموعه (1,191) وهي مصنفة كما يلي:

1. تصنيف الشكاوى والبلاغات المستلمة خلال عام 2020 مصنفة وفقا للجرم المشتبه به:

الجدول رقم (2): الشكاوى والبلاغات مصنفة* وفقاً للجرم المشتبه به خلال عام 2020

تصنيف الجرم المشتبه به	عدد الشكاوى والبلاغات وأعمال التحري	النسبة %
إساءة استعمال السلطة	655	54.6%
عدم الاختصاص	118	9.8%
الواسطة والمحسوبية	97	8.1%
التهاون في أداء الواجبات الوظيفية	77	6.4%
استثمار الوظيفة	59	4.9%
كسب غير مشروع	55	4.6%
التزوير والتزييف	51	4.3%
الاختلاس	28	2.3%
الرشوة	25	2.1%
تضارب مصالح	20	1.7%
اساءة الائتمان	13	1.1%
غسل أموال	1	0.1%
المجموع	1,199	100.00%

ملاحظة:
تصنيف الشكاوى والبلاغات حسب جرم الفساد، يحتمل وجود أكثر من جرم لنفس الشكوى او البلاغ.

ومن خلال الاطلاع على التكييف الأولي لتلك الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة نجد أن جريمة إساءة استعمال السلطة، وللعام الثاني على التوالي، حازت اعلى نسبة للقضايا الواردة للهيئة، ويعود ذلك الأمر بسبب قيام المشرع بموجب أحكام القرار بقانون رقم (37) لسنة 2018م المعدل لقانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 بتجريم هذا الفعل، إلى جانب توسعه في تفسير معنى الموظف بحيث يشمل جميع الخاضعين لأحكام قانون مكافحة الفساد.

2. توزيع الشكاوى والبلاغات المستلمة خلال عام 2020 وفقا للقطاعات:

الجدول رقم (3): تصنيف الشكاوى والبلاغات المستلمة حسب القطاع خلال عام 2020

القطاع	المجموع الإجمالي	النسبة
قطاع عام	645	54.16%
هيئات محلية	394	33.08%
جمعيات	53	4.45%
غير خاضعين	34	2.85%
اتحادات ونقابات	34	2.85%
شركات مساهمة عامة	27	2.27%
مراكز	3	0.25%
شركات مساهمة خاصة	1	0.09%
المجموع	1,191	100.00%

3. توزيع الشكاوى والبلاغات المستلمة خلال عام 2020 وفقا للآلية التي تم استلامها بها:

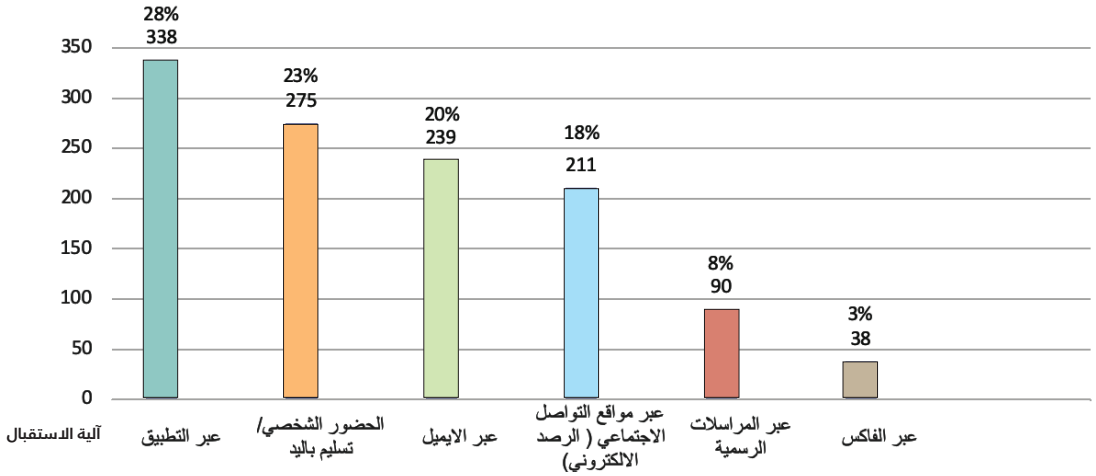

الشكل البياني رقم (3) توزيع الشكاوى والبلاغات المستلمة خلال عام 2020 حسب آلية استلامها

4. توزيع الشكاوى والبلاغات المستلمة خلال عام 2020 وفقا للدرجة الوظيفية للجهة المشتكى عليها/المبلغ عنها:

الجدول رقم (4): تصنيف الشكاوى والبلاغات المستلمة حسب الدرجة الوظيفية للجهة المشتكى عليها / المبلغ عنها

الفئة	العدد	النسبة%
فئات أخرى	760	63.81%
رؤساء وأعضاء هيئات محلية وجمعيات ونقابات	191	16.04%
فئة عليا[2]	107	8.99%
فئة أولى[3]	84	7.05%
فئة خاصة[4]	41	3.44%
السلك الدبلوماسي /السفارات	8	0.67%
المجموع	1191	100.00%

5. توزيع الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال عام 2020 موزعة حسب جنس المشتكي:

الجدول رقم (5): توزيع الشكاوى والبلاغات المستلمة خلال عام 2020 موزعة حسب جنس المشتكي

الجنس	المجموع	المجموع
مجهول/بلاغات فقط	589	49.45%
ذكر	463	38.87%
أنثى	70	5.88%
مؤسسات	55	4.62%
ذكر وأنثى	14	1.18%
المجموع	1,191	100.00%

6. توزيع الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال عام 2020 موزعة حسب جنس المشتكى عليه:

الجدول رقم (6): توزيع الشكاوى والبلاغات المستلمة خلال عام 2020 موزعة حسب جنس المشتكى عليه

الجنس	المجموع	النسبة %
ذكر	691	58.02%
مؤسسة	373	31.32%
أنثى	52	4.37%
ذكر وأنثى	44	3.69%
مجهول	31	2.60%
المجموع	1191	100%

7. توزيع الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة موزعة حسب المحافظات

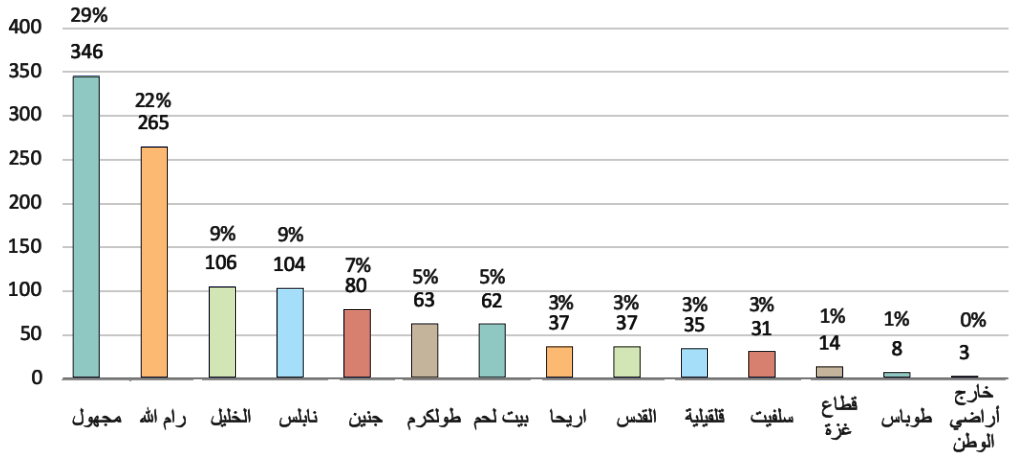

الشكل البياني رقم (4) الشكاوى والبلاغات المستلمة خلال عام 2020 موزعة حسب المحافظات

2. الفئة العليا: كل من عين بدرجة مدير عام ودرجة وكيل مساعد ودرجة وكيل وزارة.
3. الفئة الأولى: كل من عين بدرجة مدير دائرة.
4. الفئة الخاصة: كل من عين بدرجة وزير أو يحمل امتيازات الوزير بموجب قرار تعيينه.

ثانيا: التحري والتفتيش وجمع الاستدلالات الأولية

تختص الهيئة ومن خلال دائرة التحري والتفتيش ودائرة التدقيق والتحليل بفحص الشكاوى والبلاغات التي يتم تكليفها بها من خلال إجراء أعمال الفحص الميداني والتفتيش وجمع الاستدلالات الأولية والتحليل المالي وإصدار التقارير الفنية المتعلقة بنتائج الفحص لتلك الملفات، كما تقوم بالمتابعة مع الجهات المختصة للحصول على المستندات والبيانات المتعلقة بالملفات التي يتم العمل عليها، وقد قامت دائرتي التحري التفتيش والتحليل بتنفيذ وإنجاز مجموعة من الأعمال المكلفة بها خلال عام 2020 كما يلي:

1. التقارير المنجزة:

تم إنجاز 162 تقرير من قبل الهيئة بواسطة دائرتي التحري والتفتيش والتحليل المالي خلال عام 2020، وهي التقارير المتعلقة بنتائج أعمال الفحص الميداني والتحليل المالي للشكاوى والبلاغات التي يتم متابعتها من قبل الدوائر، وهذه التقارير مرتبطة بعدد 273 شكوى/ بلاغ، وقد كان توزيعها وفقاً للقطاعات كما يلي:

الجدول رقم (7): تقارير التفتيش والتدقيق المنجزة خلال عام 2020

القطاعات التي تم إعمال التفتيش والفحص عليها	الفحص بناء على طلب من الإدارة العامة للتحقيق	الفحص بناء على طلب من دائرة الشكاوى والبلاغات	إجمالي التقارير المنجزة
هيئات محلية	5	67	72
جمعيات	5	26	31
مؤسسات حكومية	4	35	39
أشخاص مكلفين بأداء خدمة عامة	5	10	15
نقابات واتحادات ونوادي	0	5	5
المجموع	19	143	162

بلغ أجمالي تقارير التفتيش والتدقيق والتحليل التي تم إنجازها خلال عام 2020 ما مجموعه 162 تقرير فني متخصص، 72 منها كانت متعلقة بقطاع الهيئات المحلية، حيث شكلت ما نسبته 45%، وبنسبة 24% متعلقة بمؤسسات القطاع العام، وبنسبة 19% متعلقة بقطاع المنظمات والمؤسسات غير الحكومية، وبنسبة 9% متعلقة بأشخاص مكلفين بأداء خدمة عامة، وبنسبة 3% متعلقة بقطاع الاتحادات والنقابات والنوادي.

2. جولات الفحص والتفتيش الميداني التي تم تنفيذها من طواقم الإدارة العامة للشكاوى والبلاغات والتحري:

لقد قامت الهيئة وخلال عام 2020 بإجراء أعمال فحص ميداني على عدد من القطاعات التي تطلبت إجراءات التحري، إجراء زيارات ميدانية لتلك الجهات، حيث تم إجراء 92 زيارة ميدانية لـ 92 جهة متعلقة بعدة قطاعات، وفيما يلي جدول يلخص عدد الجولات الميدانية التي تم القيام بها موزعة حسب القطاع:

الجدول رقم (8): الجولات الميدانية موزعة حسب القطاع خلال عام 2020

الجهات التي خضعت لجولات الفحص الميداني	عدد الجهات	النسبة
هيئات محلية	50	54.35%
مؤسسات عامة	20	21.74%
جمعيات	16	17.39%
نقابات	3	3.26%
أندية	2	2.17%
اتحادات	1	1.09%
المجموع	92	100.00%

يشير الجدول أعلاه انه تم القيام بـ 50 جولة ميدانية متعلقة بقطاع الهيئات المحلية وبنسبة 54% من إجمالي تلك الجولات. كما تم القيام بـ 20 جولة ميدانية متعلقة بمؤسسات القطاع العام وبنسبة 22% من إجمالي تلك الجولات، بالإضافة إلى 16 جولة ميدانية على قطاع المنظمات غير الحكومية، وبنسبة 17% و6 جوالات ميدانية متعلقة بالاتحادات والنقابات والأندية، وبنسبة 7%.

3. طلبات رفع السرية المصرفية والمستندات المتعلقة بها:

قامت الهيئة وخلال عام 2020 وبالمتابعة مع نيابة جرائم الفساد للحصول على قرارات عن محكمة جرائم الفساد تقضي برفع السرية المصرفية عن عدد من الأشخاص والجهات، وقد تم تزويد الهيئة بالمستندات والكشوفات المرتبطة بقرارات رفع السرية المصرفية عن 24 ملف مرتبطة بـ 73 جهة (أشخاص طبيعيين وجهات اعتبارية)، وقد تمت المتابعة مع نيابة جرائم الفساد للحصول على المستندات والكشوفات المرتبطة بتلك الملفات وهي موزعة على النحو التالي:

الجدول رقم (9): قرارات رفع السرية حسب التصنيف القطاعي للأشخاص والجهات التي يعملون بها

توزيع الجهات التي تم طلب رفع السرية المصرفية عنها	عدد الملفات	عدد الأشخاص (الجهات) المرفوع عنهم السرية للملف
أفراد	1	19
جمعيات	6	23
شركات	0	2
نقابات	1	1
هيئات محلية	4	9
مؤسسات عامة	12	19
المجموع	24	73

* تشمل قرارات رفع السرية عن الجهة نفسها أو روؤساء واعضاء فيها

ثالثاً: أعمال نيابة جرائم الفساد خلال عام 2020

تعتبر نيابة جرائم الفساد، نيابة متخصصة في التحقيق، في أي من الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، وتقديم الدعاوى أمام المحكمة المختصة وتقوم بكافة الإجراءات القانونية اللازمة لذلك في كافة محافظات الوطن.

تباشر النيابة بمساعدة موظفي هيئة مكافحة الفساد الذين يتمتعون بصفة الضبطية القضائية إجراءات التحقيق التي يتوجب عليهم القيام بها، وتتكون هذه النيابة من رئيس نيابة وعدد من وكلاء النيابة؛ وتمارس هذه النيابة سلطتها في التحقيق والإحالة طبقاً لأحكام القانون الأساسي والتشريعات ذات العلاقة.

1. القضايا التحقيقية الواردة لنيابة جرائم الفساد خلال 2010-2020، موزعة حسب السنوات

بلغ إجمالي القضايا التحقيقية المقيدة على سجل نيابة جرائم الفساد منذ إنشائها في عام 2010 ولغاية 2020/12/31 ما مجموعه (601) ملف تحقيقي (ممكن ان يشمل الملف التحقيقي اكثر من شكوى او بلاغ)، توزعت نتيجتها على النحو الآتي:

أ) تم إنجاز (402) ملف تحقيقي، توزعت نتيجتها على النحو الآتي:

- تم إحالة (230) ملف تحقيقي إلى محكمة جرائم الفساد.
- تقرر حفظ (125) ملف تحقيقي.
- تقرر التصرف بإحالة (37) ملف تحقيقي إلى جهة أخرى نتيجة عدم الاختصاص.
- تقرر ضم (10) ملفات تحقيقية إلى قضايا تحقيقية أخرى.

ب) لا يزال (199) ملف تحقيقي قيد التحقيق

الجدول رقم (10): عمل نيابة جرائم الفساد منذ إنشائها وحتى نهاية عام 2020

التفصيل	القضايا التحقيقية الواردة		القضايا التحقيقية المنجزة حسب نتيجة القرار				قضايا لا تزال قيد التحقيق
	قبل عام 2020	خلال عام 2020	إحالة إلى القضاء	حفظ الدعوى	عدم اختصاص	ضمها إلى ملف آخر	
العدد	465	136	230	125	37	10	199
المجموع	601		402				

الشكل أدناه يظهر توزيع عدد القضايا الواردة لنيابة جرائم الفساد حسب سنة ورودها وقيدها على سجل القضايا التحقيقية.

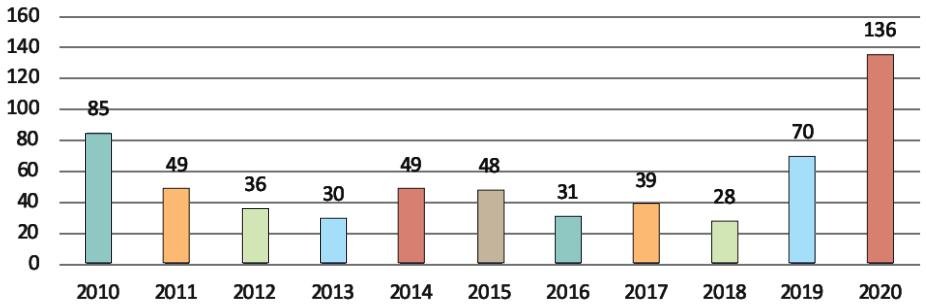

الشكل البياني رقم (5): أعداد القضايا التحقيقية المقيدة على سجل القضايا لدى نيابة جرائم الفساد للأعوام 2010 – 2020

2. القضايا التحقيقية الواردة إلى نيابة جرائم الفساد خلال عام 2020

بلغت إجمالي القضايا التحقيقية الواردة إلى نيابة جرائم الفساد (136) قضية خلال عام 2020 منها:

1. (115) قضية واردة من هيئة مكافحة الفساد.
2. (19) قضية واردة من النائب العام.
3. (1) قضية مفصولة من قضية أخرى.
4. (1) قضية واردة من المحاكم.

الشكل البياني رقم (6): إجمالي القضايا التحقيقية الواردة إلى نيابة جرائم الفساد خلال عام 2020

3. توزيع القضايا التحقيقية الواردة لنيابة جرائم الفساد خلال عام 2020

أ) توزيع القضايا التحقيقية الواردة خلال عام 2020 على الجرائم:

توزعت التهم المسندة في القضايا التحقيقية الواردة لنيابة جرائم الفساد على (230) تهمة، حيث أسند لبعض المتهمين أكثر من تهمة واحدة، والجدول أدناه يظهر النسبة المئوية للتهم المسندة للمتهمين حسب نوع الجريمة.

الجدول رقم (11): التوزيع النسبي للقضايا التحقيقية الواردة لنيابة جرائم الفساد خلال عام 2020 حسب الجرائم

موضوع القضية	العدد	النسبة المئوية
إساءة الائتمان	31	13.48%
استثمار وظيفي	12	5.22%
التزوير	41	17.83%
الاختلاس	18	7.83%
الكسب غير المشروع	26	11.30%
الرشوة	9	3.91%
إساءة استعمال السلطة	30	13.04%
مصدقات كاذبة	6	2.61%
التهاون في أداء الوجبات الوظيفية	39	16.96%
الحصول على منفعة شخصية	3	1.30%
استعمال مستند مزور	6	2.61%
الواسطة والمحسوبية	4	1.74%
تضارب مصالح	5	2.17%
المجموع	230	100.00%

ب) توزيع المتهمين في القضايا التحقيقية الواردة لنيابة جرائم الفساد خلال عام 2020 حسب جنس المتهم

ا لشكل البياني رقم (7) توزيع القضايا التحقيقية الواردة إلى نيابة جرائم الفساد خلال عام 2020 حسب جنس المتهم

ج) توزيع القضايا التحقيقية الواردة لنيابة جرائم الفساد خلال عام 2020 حسب القطاعات

الجدول رقم (12): أعداد القضايا التحقيقية الواردة إلى نيابة جرائم الفساد خلال عام 2020 حسب القطاع

القطاع	العدد
قطاع عام	81
هيئات محلية	40
اتحادات ونقابات	5
جمعيات	10
المجموع	136

4. القضايا التحقيقية التي تم إنجازها من قبل نيابة جرائم الفساد خلال عام 2020

بلغت إجمالي القضايا التحقيقية المنجزة (55) قضية خلال عام 2020، منها قضايا تحقيقية لسنوات سابقة، وقد توزعت نتيجتها على النحو الآتي:

أ) (36) قضية تمت إحالتها إلى محكمة جرائم الفساد.

ب) (13) قضية تقرر حفظها؛ لعدم وجود جريمة أو لعدم وجود بينة أو كون الفعل يشكل مخالفة إدارية ولا يشكل جرماً جزائياً.

ج) (3) قضايا تمت إحالتها إلى جهات أخرى نتيجة عدم الاختصاص.

د) (3) قضايا تم ضمها لقضايا أخرى.

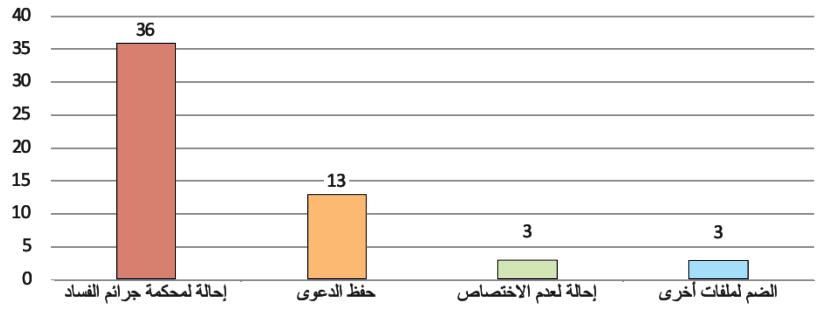

الشكل البياني رقم (8): توزيع القضايا التحقيقية المنجزة لدى نيابة جرائم الفساد خلال عام 2020

رابعاً: الأحكام القضائية الصادرة في قضايا جرائم الفساد والعائدات الجرمية[5]

بلغ إجمالي قضايا جرائم الفساد المقيدة على سجل قضايا محكمة جرائم الفساد (249) قضية منذ إنشاء محكمة جرائم الفساد في عام 2010 وحتى نهاية عام 2020، منها (230) قضية تم إحالتها للمحكمة من قبل نيابة جرائم الفساد، في حين تم إحالة (19) قضية للمحكمة من قبل المحاكم النظامية.

1. عمل محكمة جرائم الفساد منذ إنشائها وحتى نهاية عام 2020

بلغ إجمالي القضايا المحالة إلى محكمة جرائم الفساد منذ إنشائها وحتى نهاية عام 2020 ما مجموعه (249) قضية، فصلت المحكمة في (187) قضية، في حين تقرر النظر بـ (62) قضية لعام 2021، والجدول أدناه يظهر تقرير تراكمي بالقضايا الواردة إلى محكمة جرائم الفساد والأحكام الصادرة فيها منذ إنشائها وحتى تاريخ نهاية عام 2020.

الجدول رقم (13): القضايا الواردة لمحكمة جرائم الفساد والأحكام الصادرة فيها منذ إنشائها وحتى نهاية عام 2020

التفصيل	القضايا الواردة		القضايا المفصولة بحكم				القضايا المؤجلة إلى عام 2021
	قبل عام 2020	خلال عام 2020	إدانة	براءة	عدم اختصاص	انقضاء نتيجة وفاة المتهم	
العدد	212	37	137	27	22	1	62
المجموع	249		187				

2. توزيع المتهمين الصادر بحقهم حكم قضائي منذ إنشاء محكمة جرائم الفساد وحتى نهاية عام 2020 حسب نتيجة الحكم وجنس المتهم

بلغ إجمالي المتهمين المحكوم عليهم بحكم قضائي منذ إنشاء محكمة جرائم الفساد في عام 2010 وحتى نهاية عام 2020 ما مجموعه (334) متهم، موزعين حسب نتيجة الحكم وجنس المتهم على النحو الآتي:

أ) (218) متهم محكوم عليهم بالإدانة موزعين حسب الجنس على النحو الآتي:

- (199) متهم ذكر.
- (16) متهمة أنثى.
- (3) متهمين كشخصية معنوية

ب) (76) متهم محكوم عليهم بالبراءة. موزعين حسب الجنس على النحو الآتي:

- (64) متهم ذكر.
- (11) متهمة أنثى.
- (1) متهم واحد كشخصية معنوية.

5) المعلومات الواردة في هذا البند تم تحليله وفقاً لما هو وارد في الأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة.

جـ) (38) متهم تمت إحالتهم لجهة أخرى لعدم اختصاص محكمة جرائم الفساد بمحاكمتهم.

موزعين حسب الجنس على النحو الآتي:

- (36) متهم ذكر.
- (2) متهمة أنثى

د) (2) متهمين ذكور انقضت الدعوى الجزائية عنهم لعلة الوفاة.

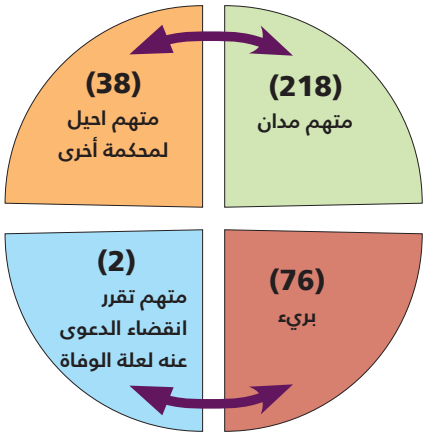

الشكل البياني رقم (9): توزيع المتهمين الصادر بحقهم حكم قضائي حسب نتيجة الحكم منذ إنشاء محكمة جرائم الفساد وحتى نهاية عام 2020

3. توزيع المتهمين المحالين إلى محكمة جرائم الفساد منذ إنشائها وحتى نهاية عام 2020 حسب جنس المتهم

بلغ إجمالي عدد المهتمين المحالين إلى محكمة جرائم الفساد منذ عام 2010 وحتى نهاية عام 2020 (512) متهم موزعين حسب الجنس على النحو الآتي:

- (470) متهم ذكر
- (42) متهمة أنثى

الشكل البياني رقم (10): توزيع المتهمين المحالين إلى محكمة جرائم الفساد منذ إنشائها وحتى نهاية عام 2020 حسب جنس المتهم

4. القضايا الواردة لمحكمة جرائم الفساد خلال عام 2020

بلغ إجمالي القضايا الواردة لمحكمة جرائم الفساد خلال عام 2020 (37) قضية، منها (36) قضية أحيلت اليها من قبل نيابة جرائم الفساد، وقضية أخرى أحيلت إليها من محكمة نظامية غير مختصة بالإحالة. وقد توزعت القضايا الواردة للمحكمة خلال عام 2020 على النحو الآتي:

أ) توزيع القضايا الواردة للمحكمة خلال عام 2020 حسب عدد وجنس المتهم:

بلغ إجمالي المتهمين المحالين للمحاكمة أمام محكمة جرائم الفساد خلال عام 2020 (58) متهم موزعين من حيث الجنس على النحو الآتي:

الشكل البياني رقم (11): توزيع المتهمين المحالين لمحكمة جرائم الفساد خلال عام 2020 حسب الجنس

ب) توزيع القضايا المحالة لمحكمة جرائم الفساد خلال عام 2020 حسب نوع الجريمة

توزعت التهم المسندة في القضايا المحالة لمحكمة جرائم الفساد على (54) تهمة، حيث أسند لبعض المهتمين أكثر من تهمة واحدة، والجدول أدناه يظهر النسبة المئوية للتهم المسندة للمتهمين حسب نوع الجريمة.

الجدول رقم (14): توزيع القضايا الواردة لمحكمة جرائم الفساد خلال عام 2020 حسب الجرائم

نوع الجريمة	النسبة المئوية
الرشوة	11%
الاختلاس	17%
إساءة الائتمان	11%
إساءة استعمال السلطة	4%
التهاون في أداء الواجبات الوظيفية	11%
إعطاء مصدقة كاذبة	4%
التزوير	30%
استعمال مستند مزور	4%
الحصول على منفعة شخصية من معاملات الإدارة	7%
الاستثمار الوظيفي	2%
المجموع	100%

5. توزيع الأحكام الصادرة عن محكمة جرائم الفساد خلال عام 2020 حسب نتيجة الحكم:

صدر عن محكمة جرائم الفساد (12) حكم قضائي خلال عام 2020، توزعت نتيجتها على النحو الآتي:

- (10) أحكام إدانة.
- (1) حكم براءة.
- (1) حكم بعدم الاختصاص.

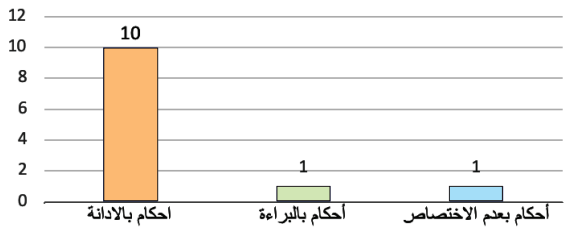

الشكل البياني رقم (12): الأحكام الصادرة عن محكمة جرائم الفساد خلال عام 2020 حسب نتيجة الحكم

6. العائدات الجرمية المحكوم بها والمستردة

يقصد بالعائدات الجرمية كما عرفتها المادة (1) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، كل الممتلكات المتأتية أو المتحصل عليها بشكل مباشرة أو غير مباشر، من ارتكاب جريمة

أ) العائدات الجرمية المحكوم بردها والمستردة على صورة نقود سائلة:

الجدول رقم (15): العائدات الجرمية المحكوم بها والمستردة على صورة نقود سائلة منذ 2010 وحتى نهاية عام 2020

العملة	العائدات الجرمية	المبالغ المستردة
الدينار الأردني	96,129	70,325
الدولار الأمريكي	53,153,669	5,121,231
الشيكل الإسرائيلي	25,383,342	3,707,527
الجنيه المصري	227,468	0
الدرهم الإماراتي	8,864,341	0

ب) العائدات الجرمية المستردة على شكل أصول وممتلكات:

بالإضافة إلى المبالغ السائلة المستردة، التي تمت الإشارة إليها في الفقرات السابقة، فقد تم مصادرة أصول منقولة وغير منقولة ثبت أنها تشكل متحصلات جرمية، وذلك خلال 2010-2020، على النحو الآتي:

- مُصادرة شُقة سكنية تقع في قضاء بيت لحم.
- مُصادرة سيارة جيب نوع BMW.
- مُصادرة (370) حصة من أصل (620) حصة في العقار المُقام على قطعة أرض في قضاء بيت لحم
- مُصادرة قطعة أرض والبناء المقام عليها في محافظة نابلس (منطقة بيت إيبا).
- مُصادرة ما نسبته (25%) من عمارة مُقامة في مدينة رام الله ومصادرة ذات النسبة من بدلات الإيجار.
- مُصادرة ما نسبته (22.2%) من عمارة مُقامة في مدينة رام الله، ومُصادرة ذات النسبة من بدلات الإيجار.
- مُصادرة خمس قطع أراضي في محافظة رام الله والبيرة.
- مُصادرة (162982) سهم من أسهم شركة بيرزيت.
- أجهزة ومعدات طبية.

7. المتحصلات الجرمية المحكوم باستردادها خلال عام 2020

أصدرت محكمة جرائم الفساد مجموعة من الأحكام القضائية خلال عام 2020، قررت بموجبها الحكم بإلزام المحكوم عليهم بالإدانة بردّ المتحصلات الجرمية التي حصلوا عليها نتيجة جريمة فساد، وقد توزعت المتحصلات الجرمية المحكوم بردها كمتحصلات جرمية وغرامات على النحو الآتي:

دولار	شيكل	دينار
2,610,340	518,230	62,5

خامساً: حماية المبلغين والشهود

إن جوهر عمل هيئة مكافحة الفساد يتمثل في موضوع الإبلاغ ، وهذا من شأنه أن يتم إحاطة هذا البلاغ من كل معضله تحول دون وجوده أو إتمامه، الأمر الذي جعل حماية المبلغ هدف من شأنه تكريس وتشجيع الإبلاغ عن الفساد، ومن الجدير ذكره أن الهيئة وعلى مدار العشر سنوات السابقة لم تنفك عن حماية أي مبلغ أو شاهد توجه لها، إلا أن هذه الحماية كانت بموجب نصوص عامة واردة في قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، وإنه رغم أهميتها فإنها لا تلبي خصوصية حماية المبلغين والشهود، ووجدت الهيئة عبر تجربتها في السنوات تلك أن هناك حاجة ماسة تطفو مع كل بلاغ يقدم لها من شأنه إحكام القبضة على الفساد والمفسدين، كما أن موضوع الحماية لا ينحصر محلياً أو ما دعت له الحاجة على أرض الواقع بل أنه متطلب إقليمي أيضاً وهذا ما تضمنته الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد للعام 2010 لا سيما المادة (14) منها، وكذلك متطلباً دولياً ملبياً ما تضمنته المظلة العامة الأممية لمكافحة الفساد وما ساقته من نصوص بهذا الصدد لا سيما نص المادة (32) و (33).

بعد استقلال موضوع حماية المبلغين والشهود في نظام خاص يعنى بمنظومة الحماية للمبلغين والشهود في قضايا الفساد رقم 7 لسنة 2019، والذي تم نشره في نهاية العام 2019، وذلك علاوة على ما تضمنته نصوص الحماية الواردة في قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته لا سيما نص المادة 18 منه، فقد أصبحت صورة الحماية مكتملة الوضوح والمعالم، حيث عالج هذا النظام العديد من الموضوعات التي كانت تثير التساؤل في كثير من الأحيان ومن أهمها:

- مفهوم الحماية وأنواعها.
- المشمولين بطلب الحماية.
- آلية تقديم طلب الحماية.
- إعادة تقييم الحماية.
- انقضاء الحماية.
- النفقات والمساعدات.

لم يقتصر نظام حماية المبلغين والشهود على توضيح مواطن الغموض الذي شاب مفهوم الحماية قبل سريان النظام، بل نص في ديباجة المادة (4) منه على إنشاء وحدة لحماية المبلغين والشهود تتبع مباشرة لرئيس هيئة مكافحة الفساد، وعندها دأبت الهيئة لتأسيس الوحدة من خلال:

- تشكيل طاقم من موظفي الهيئة وتسكينهم للعمل في وحدة حماية المبلغين والشهود بصورة متخصصة.
- الانفصال مكانياً عن الإدارات التي تتعامل مع ملفات الشكاوى وملفات التحقيق بما يتيح للمبلغين والشهود تقديم طلباتهم بشكل سري، وذلك بما لا يؤثر على آليات التعاون والتكامل مع تلك الإدارات.
- البدء برسم شكل وآليات العمل من خلال إعداد دليل إجراءات خاص في عمل الوحدة وآخر يعنى بمخاطبة الجمهور كدليل استرشادي يمكن اللجوء إليه للإجابة على تساؤلاتهم.

المفاهيم الخاصة بالحماية:

- **الحماية:** الحماية الوظيفية والقانونية والشخصية المقدمة من طالب الحماية وفق مقتضى الحال.
- **الحماية الوظيفية:** الإجراءات المتخذة بهدف ضمان عدم وقوع أي ضرر لطالب الحماية على المستوى الوظيفي أو العمل نتيجة إبلاغه عن واقعة فساد.
- **الحماية الشخصية:** الإجراءات المتخذة بهدف ضمان عدم تعرض طالب الحماية لأي ضرر معنوي وجسدي أو مالي.
- **الحماية القانونية:** الإجراءات المتخذة بهدف ضمان عدم ملاحقة طالب الحماية جزائياً نتيجة إبلاغه أو شهادته عن واقعة فساد.

طلبات الحماية:

أما عن طلبات الحماية الواردة للوحدة في عام 2020 فقد بلغت 23 طلب، حيث جاءت تلك الطلبات على النحو الآتي:

الجدول رقم (16): طلبات الحماية الواردة للهيئة خلال عام 2020

نوع الطلب	العدد	قبول	رفض
الحماية الوظيفية	15	9	6
الحماية الشخصية	4	1	3
الحماية القانونية	4	1	3

كما شهدت الهيئة ازدياد ملحوظ على عدد طلبات الحماية مقارنة في الأعوام السابقة، وهذا الأمر يعود لعدة عوامل أهمها إقرار نظام لحماية المبلغين والشهود رقم (7) لسنة 2019، وحملات التوعية والتثقيف التي قامت بها الهيئة.

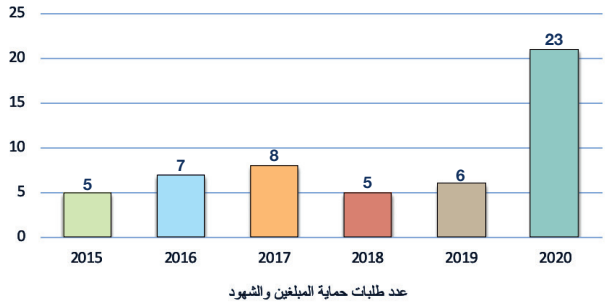

الشكل البياني رقم (13) عدد طلبات الحماية الواردة للهيئة حسب السنوات

علماً أن الهيئة من خلال وحدة حماية المبلغين والشهود تتلقى طلبات مرتبطة بالحماية، حيث تلقت خمس طلبات، طلبين تظلم[6]، وثلاث طلبات إعادة تقييم[7] بحسب الشكل التالي:

نوع الطلب	العدد	قبول	رفض
تظلم	2	0	2
إعادة تقييم	3	3	0

6. طلب التظلم: هو الطلب الذي يقم لرئيس الهيئة بالاعتراض جراء رفض طلب الحماية، المادة (6) من نظام حماية المبلغين والشهود رقم (7) لسنة 2019.
7. طلب إعادة التقييم: هو الطلب الذي يقدم من المشمول بالحماية لرئيس الهيئة لغايات تخفيف الحماية أو تشديدها أو إلغاءها أو إعادتها بعد إلغاءها.

وتجدر الإشارة أن الهيئة تصدر قراراتها بشأن طلبات الحماية مع التسبيب أياً كانت نتيجة القرار، ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى رفض طلبات الحماية خلال عام 2020 موضحة كما يلي:

أسباب رفض الحماية	العدد
انتفاء العلاقة السببية	8
عدم وجود خطر أو ضرر حقيقي أو محتمل	2
تقديم معلومات مضللة ومغلوطة	1
انتفاء الصفة الشخصية و الموضوعية	1

سادساً: الشؤون القانونية

تعتبر وحدة الشؤون القانونية إحدى الوحدات المستحدثة وفق الهيكل الوظيفي الجديد للهيئة، حيث كانت الوحدة وفقاً للهيكل الوظيفي القديم عبارة عن دائرة ضمن الإدارة العامة للشؤون القانونية، لتصبح الآن وحدة مستقلة يشرف على أعمالها معالي رئيس الهيئة وتمارس مهامها تحت إشرافه.

1. مهام وحدة الشؤون القانونية

- ابداء الرأي والاستشارات القانونية للمسائل المعروضة عليها
- اعداد ومراجعة العقود التي تبرمها الهيئة مع الغير ومتابعة تنفيذها
- المساهمة في رسم الخطة الاستراتيجية للهيئة
- اعداد ومراجعة القوانين واللوائح المتعلقة بعمل الهيئة
- اعداد طلبات تفسير القوانين والأنظمة التي يكتنفها الغموض وتقديمها للجهات المختصة
- ابداء الرأي القانوني حول مشاريع القوانين والأنظمة المحالة للهيئة من قبل مجلس الوزراء
- اعداد الدراسات والبحوث القانونية المتعلقة بعمل وانشطة الهيئة في مختلف مواضيع القانون
- ابداء المشورة القانونية في الاتفاقيات الدولية قبل وبعد الانضمام اليها
- عقد الورشات والندوات المتعلقة بقانون مكافحة الفساد وانظمته واجراء التدريبات حولها

2. إنجازات الوحدة

استطاعت هيئة مكافحة الفساد من خلال وحدة الشؤون القانونية تحقيق العديد من الإنجازات خلال عام 2020، انطلاقاً من المهام المحددة لها والمذكورة أعلاه على كافة الأصعدة، سواء فيما يتعلق بالتشريعات أو الاستشارات أو الدورات التدريبية أو المشاركة في المؤتمرات والورشات واللجان، وكذلك على صعيد إعداد أوراق العمل والأدلة الاسترشادية والإجرائية رغم حداثة استحداث الوحدة والتي كانت في الثلث الأخير من عام 2020.

قامت الهيئة ومن خلال وحدة الشؤون القانونية بإعداد وصياغة أنظمة بهدف استكمال المنظومة القانونية الواردة بقانون مكافحة الفساد، ومتابعة إصدارها من خلال التواصل مع الجهات المختصة في مجلس الوزراء، إلى جانب اقتراح مشاريع قوانين معدلة لقانون مكافحة الفساد، وعدد من مشاريع القوانين التي تعزز قيم النزاهة والحوكمة في القطاع العام.

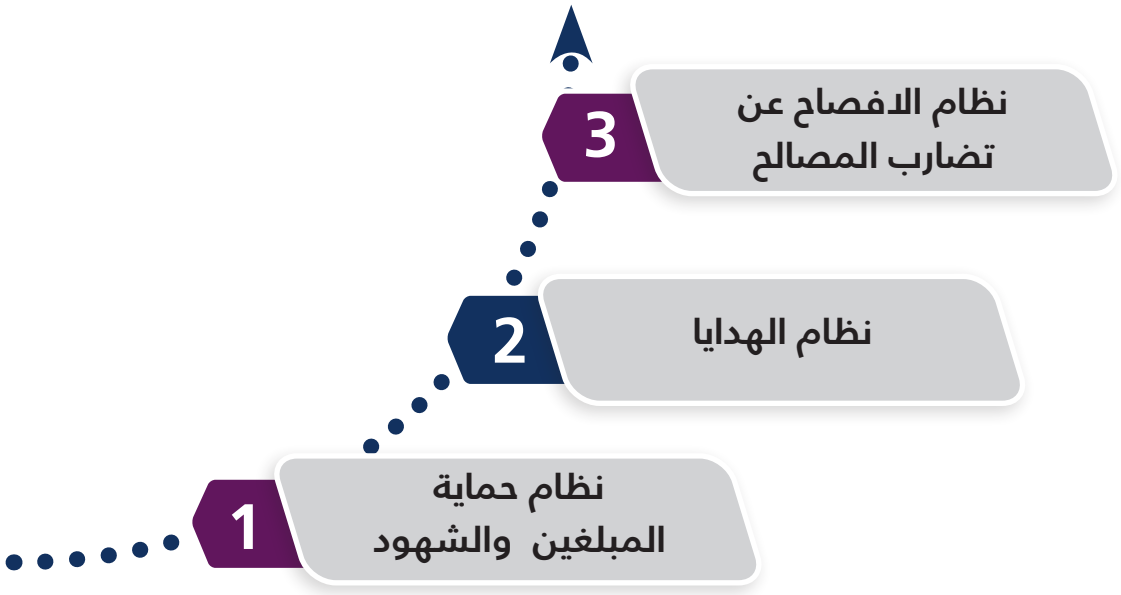

الشكل البياني رقم (14): يظهر الأنظمة التي قام مجلس الوزراء بإصدارها بناءً على تنسيب من الهيئة

كما شاركت الوحدة مع الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد والإدارة العامة للتخطيط والسياسات في تنفيذ التدريبات المتعلقة بالمنظومة القانونية للهيئة إلى جانب إصدار أدلة استرشادية لتلك المنظومة، وإبداء الملاحظات القانونية حول عدد من مشاريع القوانين والأنظمة المحالة إليها من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء التي وافقت في الثلث الأخير من عام 2020 على إحالة التشريعات للهيئة من أجل إبداء الرأي القانوني حولها أسوة بباقي الوزارات والمؤسسات العامة، حيث قامت الهيئة بإبداء الملاحظات القانونية حول (5) مشاريع قوانين و (7) مشاريع أنظمة ومقترح سياساتي واحد.

سابعاً: إقرارات الذمة المالية

1) الإطار القانوني الناظم لإقرار الذمة المالية في فلسطين

انسجاماً مع أحكام المادة (52/ 5) من الاتفاقية الأُممية لمكافحة الفساد، وأحكام المادة (28/ 5) من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، اللتان حثّتا الدول المُنظمة للاتفاقية على ضرورة إنشاء نظام فعّال لإقرار الذمة المالية الخاصة بالموظفين العموميين، وإيقاع عقوبات جرّاء عدم الامتثال، جاء قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته لينظم إقرار الذمة المالية كإجراء وقائي لمنع جريمة الفساد وكشف العائدات المتأتية عنها، وقد تم هذا من خلال تنظيمه لعمليات حفظ وفحص الذمة المالية على النحو التالي:

أ) حفظ إقرارات الذمة المالية:

تمارس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية اختصاصها في حفظ إقرارات الذمة المالية الخاصة بالمُكلّفين الخاضعين لأحكام القانون، استناداً لأحكام المادة (8/ 1) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، الذي أكد على اختصاص الهيئة في حفظ إقرارات الذمة المالية لكافة المُكلّفين الخاضعين لأحكامها في مقر الهيئة، مع مراعاة اختصاص المحكمة العليا في حفظ الإقرارات الخاصة بكُلٍّ من: رئيس الدولة، ورئيس وأعضاء المجلس التشريعي، ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء، والقضاة وأعضاء النيابة العامة، ورئيس هيئة مكافحة الفساد، ورئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.

ب) فحص الذمة المالية:

وفقاً لأحكام المادة (8/ 2) من قانون مكافحة الفساد، والتي نصت على «اختصاص الهيئة في فحص الذمة المالية للخاضعين لأحكام القانون وفق التشريعات السارية»، فإن دور الهيئة لم يقتصر على حفظ إقرارات الذمة المالية وحسب، وإنما امتد ليشمل عملية فحص الذمة المالية.

حيث تختص الهيئة في فحص إقرارات الذمة المالية الخاصة بجميع الخاضعين لأحكام قانون مكافحة الفساد، مع مراعاة حصول الهيئة على إذنٍ من المحكمة العليا للاطلاع وفحص إقرارات الذمة المالية الخاصة بكُلٍّ من: رئيس الدولة، ورئيس وأعضاء المجلس التشريعي، ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء، والقضاة وأعضاء النيابة العامة، ورئيس هيئة مكافحة الفساد، ورئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، وذلك عن طريق تقديم طلب لدى المحكمة العليا من قِبَل هيئة مكافحة الفساد من أجل فحص الذمة المالية الخاصة بهم.

وفقاً لأحكام المادة (4/16) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته يحق للهيئة أن تطلب من المحكمة العليا الاطلاع وفحص إقرارات الذمة المالية الخاصة بالأشخاص المبينين في الشكل أدناه:

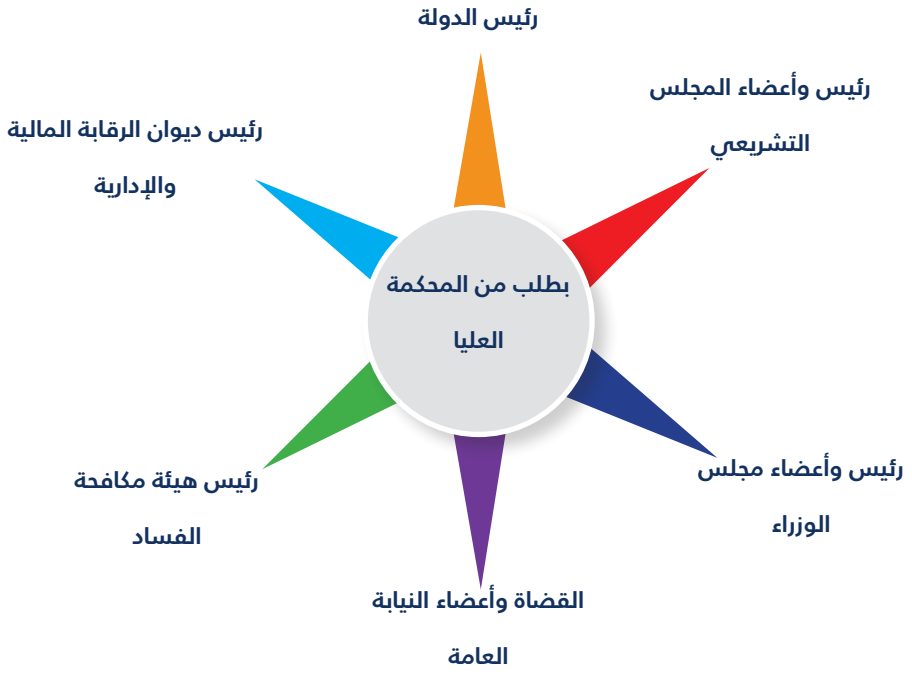

الشكل البياني رقم (15):

الجهات التي يمكن للهيئة أن تطلب من المحكمة العليا فحص إقرارات الذمة المالية الخاصة بهم

2) الخاضعون لتقديم إقرار الذمة المالية

لقد جاء قانون مكافحة الفساد الفلسطيني منسجماً مع التوجهات التي دعت إليها الاتفاقية الأممية والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، من حيث إخضاع الموظفين العموميين لتقديم إقرار الذمة المالية، حيث أخضع قانون مكافحة الفساد في المادة (16/ 1) المذكورين أدناه بتقديم إقرار ذمة مالية لدى الهيئة:

1. رؤساء المؤسسات والهيئات المدنية، وأعضاء مجالس إدارتها إن وجدت، والعاملون فيها ممن يحملون درجة مدير فأعلى.
2. الموظفون العامُّون المُعيَّنون بقرار من جهة مختصة لشغل وظيفة مُدرَجة في نظام تشكيلات الوظائف المدنية على موازنة إحدى الدوائر الحكومية، ممن يحملون درجة مدير فأعلى.
3. قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية ومنتسبيها، ممن يحملون رتبة مُقدَّم فأعلى.
4. المحافظون، ونوابهم، ورؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية.
5. المستشارون القانونيون في المؤسسات والهيئات المدنية والعسكرية.
6. السفراء، ونوابهم، والقناصل، والأشخاص الملحقون في العمل الدبلوماسي.
7. رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات التي تكون الدولة أو أي من مؤسساتها مساهماً فيها.

8. المُحكِّمون، والخبراء، والمصفون، والحراس القضائيون، ووكلاء الدائنين.
9. رؤساء وأعضاء مجالس الجمعيات الخيرية والتعاونية والأجنبية والهيئات الأهلية والأندية، التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، وبالاستقلال المالي والإداري، والأحزاب والنقابات والاتحادات، ومن في حكمهم، حتى لو لم تكن تتلقى دعماً من الموازنة العامة.
10. كافة الموظفين والعاملين في الجهات الخاضعة لأحكام هذا القرار بقانون، ممن لديهم صلاحيات مالية أو حق التوقيع، وأعضاء لجان العطاءات والمشتريات والمبيعات والجرد والإتلاف والإيجارات والكوتا، والعاملون في مَنْح التراخيص والامتيازات، والفاحصون، والمراقبون، وأُمناء المستودعات، والعاملون في الشؤون المالية.

3) الجهات التي تم تكليفها بتقديم إقرار ذمة مالية خلال عام 2020

قامت الهيئة خلال عام 2020 باستكمال إجراءات توزيع الإقرارات على كافة المُكلَّفين الخاضعين لتقديمها من العاملين في الخدمة المدنية والعسكرية، والهيئات المحلية، والجمعيات الخيرية والتعاونية، ومؤسسات منظمة التحرير، والمُصفّين والمُحكّمين والخبراء المعتمدين لدى كل من وزارة العدل وهيئة سوق رأس المال، والاتحادات والنقابات، وغير ذلك من الجهات الخاضعة، إلى جانب استهدافها قطاعات جديدة لم تُستهدف من قبل كالأندية، وما يزال العمل مُستمراً لتوزيع الإقرارات على باقي المُكلَّفين الخاضعين لدى كافة القطاعات الخاضعة لأحكام القانون، واستلامها ضمن الفترة القانونية الممنوحة لهم بموجب القانون.

4) دورية إقرارات الذمة المالية (تجديد بيانات الإقرارات)

وفقاً لأحكام المادة (16/ 3/ ب) من قانون مكافحة الفساد المعدل، يتوجب على المكلف الخاضع لأحكام القانون تقديم إقرار ذمة مالية بشكل دوري كل خمس سنوات، وقد بلغ إجمالي إقرارات الذمة الدورية التي تم تجديدها منذ إنشاء الهيئة وحتى نهاية عام 2020 ما مجموعه (11656) إقرار ذمة مالية دوري.

5) الإقرارات المُستلمة من المكلفين

قامت الهيئة خلال عام 2020 بمتابعة المكلفين الذين لم يقوموا بتعبئة وتسليم إقراراتهم خلال العام 2019، وكذلك متابعة المكلفين الذين مضى على تعبئتهم لآخر إقرار مدة تزيد عن خمس سنوات، وقد بلغ الرصيد التراكمي الإجمالي الإقرارات المُستلمة لدى الهيئة لغاية 2020/12/31 ما مجموعه (58,761) إقراراً، بينما بلغ عدد الإقرارات التي تم استلامها من المكلفين الخاضعين خلال العام 2020 ما مجموعه (3,734) إقرار.
والجدول أدناه يوضح عدد الإقرارات التراكمي وعدد الإقرارات التي استلمتها الهيئة خلال عام 2020:

الجدول رقم (17):

عدد الإقرارات التراكمي وعدد الإقرارات التي استلمتها الهيئة من المكلفين خلال عام 2020

السنة	العدد
الرصيد المتراكم للإقرارات التي استلمتها الهيئة لغاية 2020/12/31	58,761
الرصيد المتراكم للإقرارات التي استلمتها الهيئة خلال الفترة 2012-2019	55,027
عدد الإقرارات المُستلمة خلال العام 2020	3,734

6) توزيع الإقرارات المُسلَّمة للهيئة خلال العام 2020 بناءً على الصفات الوظيفية

لقد حددت المادة (1/16) من قانون مكافحة الفساد الأشخاص الخاضعين لتقديم إقرار ذمة مالية لدى الهيئة، إلا انه وعلى ضوء التعديلات التي أتى بها القرار بقانون رقم (37) لسنة 2018 المُعدِّل لقانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005، لم يَعُد كافة الموظفين مُكلَّفين بتقديم إقرار ذمة مالية لدى الهيئة، وإنما أصبح مُقتصراً على الموظفين المدنيين ممن يحملون درجة مدير فأعلى، ومنتسبي الأجهزة الأمنية ممن يحملون رتبة مُقدَّم فأعلى، بالإضافة لكافة الموظفين والعاملين في الجهات الخاضعة لأحكام قانون مكافحة الفساد ممن لديهم صلاحيات مالية أو حق التوقيع، وأعضاء لجان العطاءات والمشتريات والمبيعات والجرد والإتلاف والإيجارات والكوتا، والعاملين في مَنْح التراخيص والامتيازات، والفاحصين، والمراقبين، وأُمناء المستودعات، والعاملين في الشؤون المالية.

الجدول رقم (18 - أ): إجمالي الإقرارات المُستلَمة من المكلفين حسب الفئة الوظيفية خلال عام 2020، وذلك وفقاً للمادة (1/16) من قانون مكافحة الفساد

الرقم	الفئة الوظيفية	عدد الإقرارات المُسلَّمة
1	الفئة الخاصة	0
2	الفئة العليا	35
3	الفئة الأولى	161
4	مُقدَّم فأعلى	239
5	رؤساء وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات المدنية	68
6	رؤساء وأعضاء الهيئات المحلية	17
7	رؤساء وأعضاء الجمعيات	798
8	فئة ذات طبيعة خاصة (مصفون، مُحكَّمون، خبراء)	40
9	السلك الدبلوماسي[8]	8
10	أقل من مدير[9]	2322
11	أقل من مُقدَّم[9]	42
12	أخرى[9]	4
	المجموع	3734

8. ممن يعملون داخل الأراضي الفلسطينية.
9. خاضعون للتكليف وفقاً للفقرة (ك) من المادة (1/16) من قانون مكافحة الفساد.

الجدول رقم (18 - ب): إجمالي الإقرارات المُستلَمة من المكلفين حسب الصفة التكليفية خلال عام 2020، وذلك وفقاً للمادة (1/16) فقرة (ك) من قانون مكافحة الفساد

الرقم	الصفة التكليفية	عدد الإقرارات المُسلَّمة
1	أصحاب حق التوقيع	46
2	العاملون في الشؤون المالية	320
3	أُمناء المستودعات	20
4	أصحاب حق الصلاحيات المالية	1715
5	العاملون في التخمين أو التقدير أو لجانها	13
6	العاملون في العطاءات أو المبيعات أو المشتريات أو اللوازم أو لجانها	66
7	العاملون في المشاريع	5
8	العاملون في منح التراخيص	5
9	الفاحصون	5
10	القضاة الشرعيون والعسكريون	29
11	العاملون في اللجان الفنية	1
12	العاملون في اللجان المالية	1
13	المراقبون أو المفتشون أو المدققون	92
14	العاملون في لجان الإتلاف	10
15	العاملون في لجان الاختيار أو الضبط أو الاستلام	53
16	العاملون في لجان الإيجارات	2
17	العاملون في لجان الجرد	69
	المجموع	2452

ملاحظة:

الجدول (18 – أ) يشمل الجدول (18 – ب)، ويتضمن أعداد الإقرارات المُسلَّمة للهيئة من قبل المُكلَّفين الخاضعين للتكليف وفقاً للمادة (1/16) الفقرات (أ-ك) من قانون مكافحة الفساد.

الجدول (18 – ب) يتضمن أعداد الإقرارات المُسلَّمة للهيئة من قِبَل المُكلَّفين الخاضعين للتكليف وفقاً للمادة (1/16) فقرة (ك) من قانون مكافحة الفساد.

7) توزيع الإقرارات المُستلمة من المكلفين الخاضعين حسب الفئات المستهدفة للفترة الواقعة ما بين بداية التكليف عام 2012 ولغاية تاريخ 2020/12/31.

بلغ عدد الإقرارات التراكمي التي استلمتها الهيئة من المُكلَّفين الخاضعين لأحكام القانون منذ بداية تكليف الجهات الخاضعة في عام 2012 وحتى نهاية عام 2020 ما مجموعه (58,761) إقراراً، وجاري العمل على مُتابعة استلام الإقرارات الموزعة من باقي المُكلَّفين ضمن الفترة القانونية، وفيما يلي جدول يوضح توزيع الإقرارات على الفئات المستهدفة:

الجدول رقم (19): إجمالي الرصيد التراكمي للإقرارات المُستلَمة
حسب الفئة المستهدفة منذ بداية التكليف وحتى نهاية عام 2020

الرقم	القطاع	الرصيد الإجمالي التراكمي للإقرارات المستلمة منذ بداية التكليف ولغاية 2020/12/31
1	المدنيون	27605
2	الجمعيات الخيرية	1630
3	الجمعيات التعاونية	535
4	الجمعيات الأجنبية	28
5	منتسبو الأجهزة الأمنية والعسكرية	17917
6	الصناديق السيادية	198
7	الهيئات المحلية	8078
8	الشركات التي تساهم فيها الدولة	211
9	الشركات غير الربحية	4
10	الأحزاب السياسية	1
11	المصفون	66
12	المحكمون	101
13	الخبراء	61
14	هيئة مكافحة الفساد	161
15	مؤسسات منظمة التحرير[10]	1918
16	المعاهد	35
17	الجامعات[11]	112
18	المكلفين بخدمة عامة	43
19	الاتحادات	19
20	النقابات	9
21	الأندية	29
	المجموع	58761

8) توزيع المجموع التراكمي لإقرارات الذمة المالية حسب السنوات

بلغ عدد إقرارات الذمة المالية التي استلمتها هيئة مكافحة الفساد منذ بداية التكليف عام 2012 وحتى تاريخ 2020/12/31 ما مجموعه (58,761) إقرار ذمة مالية، والشكل أدناه يظهر مجموع إقرارات الذمة المالية المُسلَّمة للهيئة حسب السنة.

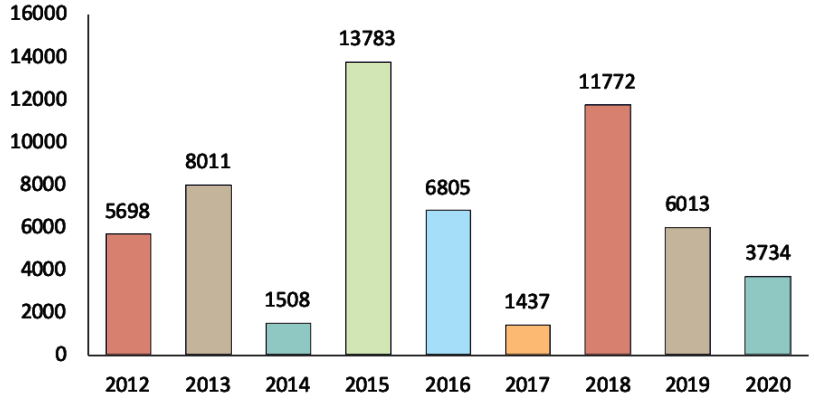

الشكل البياني رقم (16): أعداد الإقرارات المُسلَّمة للهيئة للسنوات 2012 - 2020

10. عدد الإقرارات المستلمة الإجمالي من قطاع مؤسسات منظمة التحرير هو 1930، لكن هنالك 12 مكلفاً منهم ينتمون للأجهزة الأمنية وتم تكليفهم بناءً على رُتبتهم العسكرية، لذا تم طرح 12 من العدد الإجمالي وإضافته إلى قطاع منتسبي الأجهزة الأمنية.

11. عدد الإقرارات المستلمة الإجمالي من قطاع الجامعات هو 135، لكن هنالك 23 مكلفاً منهم ينتمون للأجهزة الأمنية وتم تكليفهم بناءً على رُتبتهم العسكرية، لذا تم طرح 23 من العدد الإجمالي وإضافته إلى قطاع منتسبي الأجهزة الأمنية.

9) فحص الذمة المالية:

لقد اسند قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته في المادة (2/9) منه اختصاص الهيئة في فحص إقرارات الذمة المالية للخاضعين لأحكام قانون مكافحة الفساد، وذلك بقرار من معالي رئيس الهيئة، أما الفئات الأخرى التي تحفظ إقرارات ذمتهم المالية لدى المحكمة العليا فقد أشارت المادة (4/16) من ذات القانون بان فحص الذمة المالية الخاص بهم لا يكون إلا بعد موافقة محكمة العدل العليا على طلب الهيئة بفحص ذمتهم المالية.

وخلال عام 2020 جرى الاطلاع وفحص عدد من إقرارات الذمة المالية الخاصة بالخاضعين لأحكام القانون وفق التفصيل المبين أدناه:

أ) فحص الذمة المالية للفئات التي تحفظ إقراراتهم في المحكمة العليا:

بلغ إجمالي إقرارات الذمة المالية التي تم الاطلاع عليها وفحصها بعد الحصول على إذن من المحكمة العليا (6) إقرارات ذمة مالية، ليصبح تراكمي الإقرارات التي تم فحصها لهذه الفئات منذ إنشاء الهيئة وحتى تاريخه (11) إقرار ذمة مالية.

ب) فحص الذمة المالية للفئات التي تحفظ إقراراتهم في مقر الهيئة:

وفقاً لأحكام المادة (1/8) تختص الهيئة بفحص إقرارات الذمة المالية المحفوظة لدى الهيئة، وخلال عام 2020 قامت الهيئة بفحص (145) إقرار ذمة مالية تعود لـ (87) مكلف خاضع لأحكام قانون مكافحة الفساد موزعين على النحو الآتي:

الجدول رقم (20): توزيع الإقرارات التي تم فحصها حسب سبب الفحص

	سبب الفحص	عدد المكلفين	عدد الإقرارات
1	فحص بناء على شكوى	46	79
2	فحص بناء على بلاغ	35	55
3	بناء على طلب داخلي من جهات تحقيق	6	10
4	بناء على تقرير محال من جهات أخرى	1	1
5	المجموع	88	145

الشكل البياني رقم (17) توزيع الأشخاص الذين جرى فحص ذمتهم المالية حسب الجنس

2

المحور الثاني:

التدابير الوقائية والتدريب ورفع الوعي والمشاركة المجتمعية

التدابير الوقائية

أولاً: الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (السلام، العدل، المؤسسات القوية)

استندت الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية 2020-2022، لمكونات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة 2030، الذي ينص على «السلام والعدل والمؤسسات القوية».

تشارك الهيئة في الفريق الوطني لتنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة 2030 بصفتها رئيس احدى المجموعات الثلاث التي قام الفريق بتأسيسها في العام 2019، وهي مجموعة الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.

في السنوات السابقة حددت هذه المجموعة عدد من مؤشرات القياس ووضعت خطة وطنية لتحقيق الغايات 16.4، 16.5، 16.6 16.10 من الهدف 16. كما ونفذت الهيئة على مدى ثلاثة أيام في عام 2019 مؤتمرها الدولي حول مكافحة الفساد والتنمية المستدامة بمشاركة أكثر من سبعين ورقة عمل محكمة، بما فيها عدد من أوراق العمل من دول عربية وأجنبية مختلفة.

أنشطة وفعاليات نُفذت في عام 2020 على مستوى هذا الهدف: «مجموعة الشفافية ومكافحة الفساد»:

- وقعت هيئة مكافحة الفساد مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مذكرة تفاهم بتاريخ 2020/10/28 في إطار التعاون المشترك لرفع مستوى الاعتماد على بيانات السجلات الإدارية في الهيئة باعتبارها أحد أهم مصادر البيانات الإحصائية لإنتاج الرقم الإحصائي الوطني، بما لا يتعارض مع أحكام قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، والتي تعد مرجعاً أساسياً في المعلومات التي يستند عليها مؤشرات الهدف 16.

- شاركت الهيئة في لقاء مع الفريق بتاريخ 2020/1/25، بهدف إعادة تفعيل الفريق بعد انقطاع قسري فرضته الإجراءات المتعلقة بالوقاية من فايروس كوفيد19-، بالإضافة إلى مناقشة عمل الفريق من منظور حقوق الإنسان في مرحلة الوباء وما بعدها، والتعريف بآليات إدراج التوصيات الختامية الصادرة عن هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان لدولة فلسطين في عمل الفريق وخطته التنفيذية.
- أعدت الهيئة التقرير الوطني الخاص بسير التقدم على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأعوام 2018- 2019 فيما يتعلق بالمؤشرات الخاصة بمجموعة «الشفافية والنزاهة 16.4، 16.5، 16.6 16.10، وتم رفعه لوزارة العدل بصفتها رئيس الفريق الوطني للهدف 16 ومن ثم لرئاسة الوزراء بصفتها رئيس الأهداف الألفية لغايات التنمية المستدامة 2030.

ثانياً: دراسات وأدلة تحليل مخاطر الفساد

تنفذ الهيئة من خلال الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد وإدارات ووحدات أخرى في الهيئة، والتي اشتركت في لجان الإعداد، مجموعة من الدراسات بهدف تعزيز تدابير النزاهة والحوكمة في المؤسسات الخاضعة لأحكام قانون مكافحة الفساد، وذلك انسجاماً مع ما نصت عليه المادة (8) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م من منح الهيئة صلاحية إعداد نشرات دورية تبين مخاطر الفساد والواسطة والمحسوبية على مؤسسات الدولة وإدارتها العامة، وفي هذا الصدد تم إعداد عدد من دراسات تحليل مخاطر الفساد وأدلة استرشاديه وأدوات مساندة لتقييم مخاطر الفساد على النحو الآتي:

1. دراسة تعزيز تدابير النزاهة والحوكمة في سلطة الأراضي:

بالشراكة مع سلطة الأراضي الفلسطينية، تم إعداد دراسة تعزيز تدابير النزاهة والحوكمة في سلطة الأراضي، وقد تم فيها تسليط الضوء على مخاطر الفساد في سلطة الأراضي، من خلال رصد المخاطر المتعلقة بعملها ووضع خطة لمجابهتها بهدف الحد من الفساد الذي قد يحدث في هذه المؤسسة وتعزيز الإجراءات الوقائية فيها، والعمل على رفع مستوى جودة الخدمة المقدمة للمواطنين بهدف حماية ممتلكاتهم وأراضيهم.
وقد تم إطلاق الدراسة بتاريخ 2020/9/15 من خلال ورشة عمل عقدت بهيئة مكافحة الفساد بمشاركة ممثلين عن سلطة الأراضي وهيئة تسوية الأراضي والمياه وأطراف مختلفة.

2. دراسة تعزيز تدابير النزاهة والحوكمة في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية:

نفذت الهيئة وبالشراكة مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية دراسة لتعزيز التدابير النزاهة والحوكمة في وزارة الأوقاف، من خلال التركيز على جانبين (إنفاذ القانون والوقاية من الفساد)، حيث تسعى الدراسة إلى تحديد المخاطر المُحتملة وإيجاد الحلول المناسبة لها. بهدف تحصين الوزارة من الفساد المحتملة وإيجاد بيئة عمل محصنة ورافضة للفساد تقوم على أسس النزاهة والشفافية، علماً أن الدراسة تناولت إدارتين فقط من الوزارة وهما الإدارة العامة للأملاك الوقفية والإدارة العامة للحج والعمرة.

3. إنجاز دراسة تعزيز تدابير النزاهة والحوكمة في وزارة العدل:

قامت الهيئة وعلى ضوء الشراكة ما بين الهيئة ووزارة العدل وبالتعاون مع وحدة التدقيق الداخلي في وزارة المالية، بإنجاز مسودة دراسة بعنوان تعزيز تدابير النزاهة والحوكمة في وزارة العدل، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التدابير الوقائية وكشف الثغرات الإجرائية أو القانونية بعمل بعض إدارات وزارة العدل، وصولا لوضع خطة لتعزيز النزاهة والحوكمة في الوزارة، حيث استهدفت الدراسة (الإدارة العامة للسجل العدلي، والإدارة العامة للطب العدلي والعمل الجنائي، الإدارة العامة للشؤون المهنية والوسائل البديلة لحل المنازعات) .

4. دليل أدوات تقييم كيفية إدارة مخاطر الفساد في القطاع العام الفلسطيني

قامت الهيئة وبالتعاون مع الأكاديمية الفلسطينية لتعزيز النزاهة «نزاهة»، وفي إطار تعزيز التدابير الوقائية من الفساد في المؤسسات الفلسطينية التي تدير شأناً عاما، بإنجاز «دليل أدوات تقييم كيفية إدارة مخاطر الفساد في القطاع العام الفلسطيني»، بهدف وضع مؤشرات وأدوات تقييم مخاطر الفساد داخل مؤسسات القطاع العام تحصن المؤسسة من مخاطر الفساد فيها وتجنب ارتكاب الفساد داخلها.

5. المتابعة على تنفيذ الدراسات

تعمل الهيئة من خلال الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد، على متابعة امتثال المؤسسات بتوصيات التدابير الوقائية المنبثقة عن الدراسات، حيث يقوم كادر الإدارة بتحويل التوصيات إلى مشاريع وتدخلات لتنفيذها بشكل مشترك مع لجان المتابعة من المؤسسات المستهدفة، حيث قامت الهيئة خلال فترة التقرير ومن خلال فريق متخصص من الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد بعقد عدة اجتماعات مكثفة مع لجنة تنفيذ التوصيات في وزارة الصحة، حيث تم استهداف ثلاث إدارات عامة فيها بدراسة مخاطر فساد في العام 2018، نتج عن تلك الاجتماعات توصيات وقرارات لتحسين جودة العمل في الوزارة وحوكمة الإجراءات فيها، لتكون أكثر انسجاما مع مبادئ النزاهة، ويتم حالياً المتابعة بين الهيئة والوزارة على تنفيذ كافة التوصيات الواردة في الدراسة.

ثالثاً: المساقات الجامعية والمطبوعات

1. إنجاز مؤلف مساق «مكافحة الفساد تحديات وحلول»:

قامت اللجنة الأكاديمية التي عملت خلال السنتين الماضيتين على إعداد المسودة الأولى من المؤلف والتي ضمت أكاديميين من كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية، وتم تشكيل لجنة داخلية من الهيئة لمراجعة المؤلف، وتم تحكيمه بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة ليكون أول مؤلف علمي محكم يصدر عن الهيئة، ويدرس للطلبة من كافة التخصصات في الجامعات والكليات الفلسطينية في الضفة وغزة، كما وتم توفير 1000 نسخة ورقية من المؤلف وتوزيعها على الجامعات والكليات الفلسطينية. قامت أيضا جامعة القدس المفتوحة بطباعة 5000 نسخة من المؤلف على النموذج المعتمد من الجامعة.

2. إعداد أدلة لنظامي الهدايا والإفصاح عن تضارب المصالح:

على ضوء قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 الخاص بنظام الهدايا، ونظام الإفصاح عن تضارب المصالح رقم (1) لسنة 2020، الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2020/2/27، تم تشكيل لجنة من طاقم الهيئة بهدف إعداد أدلة لنظامي الهدايا وتضارب المصالح، بالشراكة مع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF)، وتشكل هذه الأدلة توجيهات إرشاديه للخاضعين لأحكام النظامين.

رابعاً: نظام إدارة الجودة ومكافحة الرشوة في هيئة مكافحة الفساد

من أجل تعزيز ثقة المواطن الفلسطيني وكل الجهات ذات العلاقة بالهيئة في المجتمع الفلسطيني والجهات الشريكة الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني والدولية والممولين، تعمل الهيئة على بناء نظام لإدارة الجودة ومكافحة الرشوة وإدارة المخاطر داخل الهيئة... وانسجاماً مع الاستراتيجية عبر القطاعية لمكافحة الفساد واستناداً لمذكرة التفاهم الموقعة بين كل من مؤسسة المواصفات والمقاييس وهيئة مكافحة الفساد في العام 2019، وكطرف ثالث شركة جو جلوبال المختصة بإدارة المخاطر، تم اطلاق نظام إدارة الجودة ومكافحة الرشوة في هيئة مكافحة الفساد، الذي انبثق عنه التعاون المثمر بين الطرفين لمساندة الهيئة في بناء نظام متكامل لمتطلبات نظام إدارة الجودة ISO 9001 ومكافحة الرشوة ISO37001وذلك لتعزيز الإجراءات والتدابير الواجب اتباعها وتطويرها من أجل حوكمة وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها هيئة مكافحة الفساد، بالإضافة إلى تحديد المخاطر والإجراءات الوقائية اللازمة لمنع احتمالات حدوث الرشوة في الهيئة.

بنود خطة العمل لبرنامج نظام إدارة الجودة ومكافحة الرشوة في الهيئة:

- تشكيل فريق عمل داخل الهيئة.
- تحضير قائمة تفقدية checklist يشمل النظامين ISO 37001 +ISO 9001.
- إعداد برنامج تدريبي لكل الإدارات العامة والوحدات حول متطلبات نظام إدارة الجودة وفق أل ISO9001 وISO37001، حول المواضيع: نظام إدارة الجودة ISO9001، نظام مكافحة الرشوة أيزو ISO 37001، آلية كتابة إجراءات العمل، تقييم المخاطر والمسح الميداني.
- إعداد خطة لبناء إجراءات عمل هيئة مكافحة الفساد وفق المتطلبات أعلاه.
- توثيق وبناء إجراءات عمل هيئة مكافحة الفساد وتعبئة مصفوفة المخاطر وتوثيقها ضمن الإجراء.
- دراسة ملف المخاطر من واقع دليل الإجراءات لكل إدارة عامة / وحدة في الهيئة.
- مناقشة ملف المخاطر الأولي مع كل إدارة واعتماده.

- تطوير فحوصات الالتزام واعتمادها.
- تنصيب برنامج شراع SHIRA وتشغيله على الويب للهيئة لمدة 6 شهور.
- نقل ملف المخاطر إلى نظام شراع وتسليمه للهيئة.
- تسليم ملف المخاطر النهائي المعتمد لكل مدير إدارة على نظام شراع.
- البدء في تطبيق نظام إدارة الجودة ومكافحة الرشوة لكل إدارة أولاً بأول.
- تجهيز البيئة التكنولوجية لنظام شراع للعمل داخل الهيئة وعلى خوادمها.
- تدريب موظفي الهيئة على استخدام برنامج شراع SHIRA.
- إصدار نظام إدارة الجودة ومكافحة الرشوة النهائي واعتماده.
- استكمال تطبيق نظام إدارة الجودة ومكافحة الرشوة خلال فترة تجريبية.
- التدقيق الداخلي على نظام إدارة الجودة ومكافحة الرشوة.

نظام إدارة الجودة ISO9001:

وفقاً لمتطلبات المواصفة الدولية 2015/ISO9001 والتي اعتمدت كمواصفة فلسطينية فإن إحدى متطلباتها التي تتعلق بإدارة المخاطر التي تتطلب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار، عند بناء أي نظام لإدارة الجودة فهم سياق المؤسسة أو الهيئة في البند (6-1) والمتعلق بالتفكير المبني على المخاطر وعليه فإن هيئة مكافحة الفساد يقع على عاتقها تحديد العمليات والخدمات الأساسية التي تقدمها للجمهور والمؤسسات ذات العلاقة، والتي من شأنها أن تؤثر على جودة أداءها وما تقدمه من خدمات، بالإضافة إلى تحديد المخاطر والفرص أثناء بناء نظام إدارة الجودة.

منذ بداية العام 2020 بدأت الهيئة بعقد سلسلة من الاجتماعات التحضيرية بحضور الشركاء الثلاثة: (الهيئة، مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، شركة جو جلوبال)، لتعريفهم بنظامي (ISO 9001 وISO37001) وآلية إعداد ادله إجراءات العمل، حيث تم تنظيم 5 لقاءات تعريفية للإدارات العامة والوحدات العاملة في الهيئة خلال

الفترة 2020/9/7 إلى 2020/10/12، تبع هذه اللقاءات متابعات فردية مع كل إدارة ووحدة على حدا وجدولا من المتابعات الفردية من قبل فريق دائرة الجودة لتقديم المساندة في إعداد ادله الإجراءات، تم خلال فترة التقرير الانتهاء من إعداد 38 دليل إجراء عمل. تم اعتماد ما مجموعه ثلاثة عشر إجراء حتى الآن وبقية الإجراءات قيد الاعتماد النهائي من قبل مؤسسة المواصفات والمقاييس، إضافة إلى عدد من الإجراءات قيد الإعداد والمراجعة.

نظام إدارة مكافحة الرشوة ISO37001:

وفقا لمتطلبات المواصفة الدولية لمكافحة الرشوة ISO37001 يجب على الهيئة أن تلتزم بتقييم مخاطر الرشوة بشكل منتظم، كما أن الغرض من إدارة مخاطر الرشوة هو تمكين الهيئة من تشكيل أساس صلب لنظام مكافحة الرشوة، حيث تحدد عملية تقييم مخاطر الرشوة التي سوف تقوم الإدارة العليا المتمثلة برئيس الهيئة والمدراء العامون ورؤساء الوحدات بالتركيز عليها والتي تراها الهيئة أولوية للتخفيف من حدة مخاطر الرشوة وتنفيذ الرقابة وتخصيص مسؤولين لمتابعة الامتثال للتوصيات والتدابير الموصى بها.

إدارة مخاطر الجودة ومكافحة الرشوة في الهيئة وفقا لمتطلبات ISO9001 وISO37001.

بناء على التعاون المشترك ما بين كل من الهيئة وشركة جو جلوبال ومؤسسة المواصفات والمقاييس وبدعم من الشرطة الأوروبية، تم البدء بتنفيذ برنامج لإدارة المخاطر استناداً إلى المعيار الدولي ISO31000 والذي سيساعد في الامتثال/ الالتزام بمتطلبات المواصفة الدولية ISO9001 المتعلقة بنظام إدارة الجودة، والامتثال/ الالتزام بمتطلبات المواصفة الدولية الخاصة بنظام إدارة مكافحة الرشوة ISO37001 واللذان سيعززان الحوكمة في عمل الهيئة، كما تهدف إدارة مخاطر الرشوة إلى مساعدة الهيئة في تقييم وترتيب مخاطر الرشوة بها وفقا لأولوياتها وينبغي مراجعتها وتنقيحها على أساس الظروف والمتغيرات التي قد تحدث في الهيئة والجهات ذات العلاقة التي تتعامل معها الهيئة، حيث تم إعداد ثلاثة أوراق (سياسة إدارة المخاطر، إجراءات إدارة المخاطر، المعايير والمقاييس – لإدارة المخاطر)، حيث تم عقد ورشة عمل توعوية حول نظام إدارة المخاطر استهدفت 33 من العاملين في الهيئة وذلك عبر منصة زووم لتعريفهم بآلية إدارة المخاطر، وذلك بتاريخ 2020/11/16.

كما تم تعبئة استبانة تقييم المخاطر من الإدارات العامة والوحدات بشكل أولي، وسيتم خلال الربع الأول من العام 2021 الانتهاء من تحديد أهم المخاطر المتعلقة بالجودة والرشوة تمهيداً لإدخالها عبر برنامج شراع.

خامساً: المرصد الوطني لمؤشرات الفساد

المرصد
AL MARSAD
المرصد الوطني لمؤشرات الفساد
National Observatory of Corruption Indicators

بدأت الهيئة ممثلة بالإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد بالتعاون مع كافة الإدارات العامة والوحدات في الهيئة بالإعداد والتحضير لإطلاق المرصد الوطني لمؤشرات الفساد ليكون الجهة المتخصصة في مجال عرض البيانات والمؤشرات الإحصائية المتعلقة بالفساد، وتوفير قاعدة بيانات متاحة للعموم حول مؤشرات الفساد في فلسطين.

ويعتبر بناء المرصد الوطني لمؤشرات الفساد عمل ريادي فلسطيني على المستوى الإقليمي والعربي، ومن أهم إنجازاته:

1. إصدار التقرير الإحصائي الأول حول مؤشرات الفساد في فلسطين

https://www.pacc.ps/library/marsad

ويظهر الشكل أدناه مخطط سير العمليات في المرصد الوطني لمؤشرات الفساد.

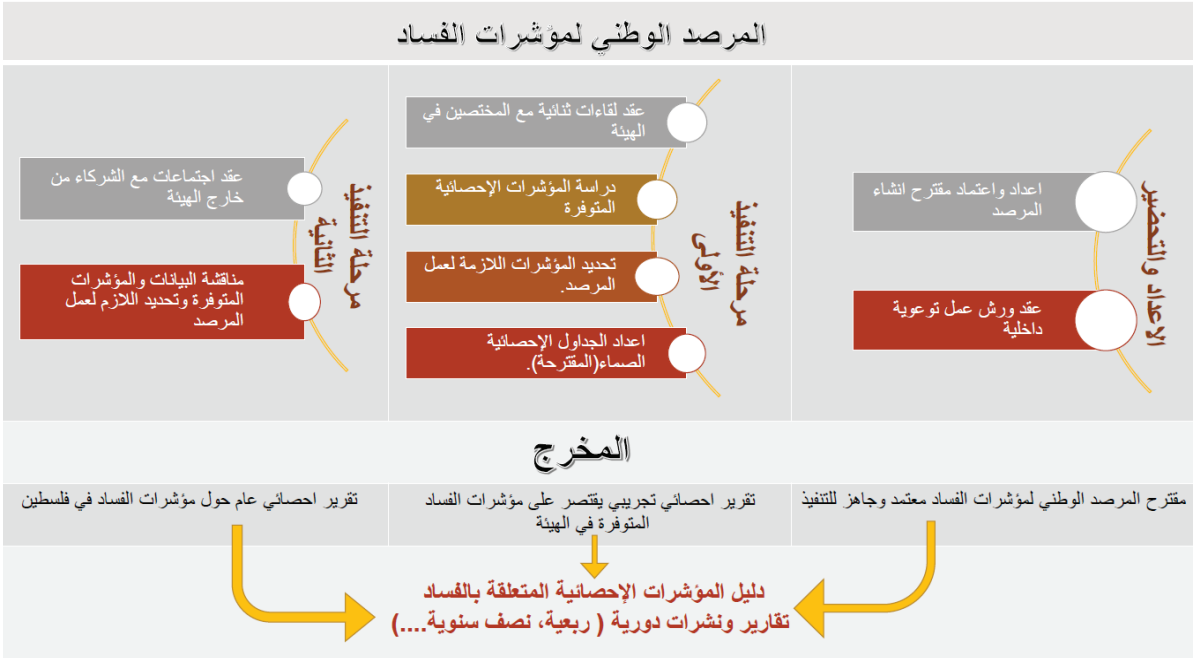

2. بناء قدرات الموظفين غير الإحصائيين في الهيئة:

إن إنشاء مرصد وطني لمؤشرات الفساد في الهيئة يتطلب إجراء تدريب للموظفين غير الإحصائيين حول قراءة الأرقام الإحصائية، وتحقيقاً لهذه الغاية قامت الهيئة بعقد لقاء تدريبي بعنوان **«مبادئ أولية في الإحصاء وكيفية قراءة الأرقام الإحصائية»**، تم فيه استهداف 20 شخص من مختلف الإدارات والوحدات في الهيئة على مرحلتين، بهدف:

إكساب المشاركين المعرفة بالمبادئ الأولية في الإحصاء.

تقديم أمثلة عملية حول كيفية قراءة الأرقام الإحصائية، واتخاذ القرارات بالاعتماد عليها.

3. خلق مصادر جديدة للبيانات الإحصائية المتعلقة بالفساد من خلال:

- إطلاق استطلاع رأي الكتروني لقياس مدى رضى المستخدمين عن أداء هيئة مكافحة الفساد، والذي سيتم اطلاقهإطلاقه قريباً.
- عقد لقاءات مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بهدف مناقشة آليات التعاون بين الهيئة والجهاز المركزي للإحصاء، وخاصة فيما يتعلق بالبيانات والمؤشرات الإحصائية اللازمة لعمل المرصد الوطني لمؤشرات الفساد.

التدريب ورفع الوعي والمشاركة المجتمعية

سادساً: أنشطة رفع الوعي والتدريب

أُنشئت الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد، ضمن الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة استناداً إلى متطلبات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، وقد اسند إليها العديد من المهام في مجال المساهمة في التدريب ورفع الوعي والمشاركة المجتمعية في أشكال الفساد ومكافحتها واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لمنع حدوثها، وتمارس الهيئة اختصاصها في هذا المجال استناداً لأحكام المادة (8/ 5)من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته والتي أوكلت للهيئة مهمة توعية المجتمع بكافة مستوياته الرسمية وغير الرسمية وتبصيره بمخاطر جرائم الفساد وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكيفية الوقاية منها ومكافحته. وخلال عام 2020 قامت الهيئة من خلال الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد بالعديد من الأنشطة والممارسات على النحو الآتي:

قامت الهيئة خلال عام 2020 باستهداف عدد من القطاعات في مجال التدريب ورفع الوعي المجتمعي من مخاطر الفساد، وتنفيذها من قبل الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد بالتعاون مع وحدة الشؤون القانونية والإدارة العامة للتحقيق ووحدة حماية المبلغين والشهود. ويظهر الشكل أدناه القطاعات التي تم استهدافها في برامج التدريب والتوعية التي نفذتها الهيئة.

القطاعات المستهدفة من التدريب

الشكل البياني رقم (18) القطاعات المستهدفة في التدريب ورفع الوعي

وقد تركزت حملة التوعية والتدريب التي قامت بها الهيئة على تعريف المواطنين بالإطار القانوني الناظم لهيئة مكافحة الفساد وأشكال الفساد والتعريف بالحماية التي تقدمها الهيئة للمبلغين والشهود وغيرها من المواضيع على النحو الموضح أدناه.

- التعريف بقانون مكافحة الفساد والهيئة واشكال الفساد وصوره
- التعريف بآليات تلقي الشكاوى والبلاغات في الهيئة ومتابعتها
- التعريف بنظام الهدايا رقم 10 لسنة 2019
- التعريف بنظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء
- التعريف بنظام الافصاح عن تضارب المصالح
- التعريف باقرارات الذمة المالية وأهميتها

الشكل البياني رقم (19) برنامج التوعية بقانون مكافحة الفساد والأنظمة المساندة له

أهداف التدريب:

يهدف التدريب إلى التوعية بقانون مكافحة الفساد الساري في فلسطين والأنظمة المساندة، ومن المتوقع أن يتمكن المشاركين في التدريب من تحقيق الأهداف الآتية:

1. تمييز مفهوم الفساد والمنظومة القانونية لمكافحته.
2. تطبيق نظام الهدايا وإجراءات التبليغ عنها.
3. تمييز أنواع تضارب المصالح الإبلاغ عنها.
4. تمييز أشكال الحماية في النظام وشروط الحصول عليها.
5. تقديم الشكاوى والبلاغات لدى هيئة مكافحة الفساد.
6. تعبئة اقرارات الذمة المالية بشكل سليم.

مجموعة من الصور للتدريبات التي عملت الهيئة على تنفيذها خلال عام 2020

الجهات المستهدفة من البرامج التدريبية والتوعوية

1. موظفي القطاع العام:

حيث استهدفت التدريبات التي نفذها الهيئة عدد من المؤسسات العامة على النحو المبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم (21): مؤسسات القطاع العام التي تم استهدافها في تدريبات الهيئة خلال عام 2020

الرقم	المؤسسة	عدد المتدربين
1	وزارة المالية	61
2	وزارة شؤون المرأة	27
3	وزارة النقل والمواصلات	19
4	سلطة الأراضي	46
5	وحدات الشكاوى في الدوائر الحكومية	23
6	مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	17
7	هيئة التدريب العسكري / دروة الضباط التأسيسية 18	32
8	موظفي الشكاوي في الأجهزة الأمنية	12
	المجموع	228

2. منتسبي القوى الأمنية

بالتعاون مع وزارة الداخلية، قامت الهيئة بتصميم وإعداد مادتين تدريبيتين ضمن المنهاج الفلسطيني لتعزيز النزاهة والشفافية في المؤسسات الأمنية الفلسطيني 2020، والتي تشرف عليه وزارة الداخلية.

دراسة حالة في مضمون بناء النزاهة: «هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية».

مادة خطط واستراتيجيات بناء النزاهة.

3. كافة المواطنين الفلسطينيين

من خلال تنفيذ الهيئة وبالشراكة مع قناة فضائية القدس التعليمية، حلقات تلفزيونية بعنوان «النزاهة... مبادئ وتطبيقات»، ضمن الدورة البرامجية من 2020/09/01 ولمدة ثلاثة شهور، حيث شمل البرنامج على 12 حلقة، إضافة لبث البرنامج على فضائية تلفزيون فلسطين.

من خلال هذا البرنامج تسعى الهيئة للوصول إلى المواطنين بمختلف الوسائل الإعلامية الرسمية والخاصة في إطار التوعية والتعريف بهيئة مكافحة الفساد ودورها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وتناولت حلقات البرنامج المواضيع الآتية:

الجدول رقم (22): مواضيع حلقات برنامج نزاهة ...مبادئ وتطبيقات خلال عام 2020

الرقم	مواضيع الحلقات
1	نظام الهدايا
2	نظام الإفصاح عن تضارب المصالح
3	نظام حماية المبلغين والشهود
4	الشكاوى والبلاغات
5	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد2020-2022
6	إقرار الذمة المالية
7	تقرير إنجازات هيئة مكافحة الفساد 2019
8	قانون مكافحة الفساد الفلسطيني
9	المساقات الجامعية لمكافحة الفساد
10	مبادئ النزاهة
11	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
12	مدونة السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة

سابعاً: أنشطة الهيئة مع الجامعات والتدريب حول المساقات الجامعية

أنشطة الهيئة لتعزيز تنفيذ مساقين جامعيين حول مكافحة الفساد

1. قيام عدد من الكليات الجامعية والمتوسطة في الضفة الغربية وقطاع غزة باعتماد مساق مكافحة الفساد تحديات وحلول لتدريسه للطلاب:

بالشراكة والتنسيق مع وزارة التعليم العالي، تم اعتماد مساق مكافحة الفساد تحديات وحلول، لتدريسه لطلبة الكليات الجامعية المتوسطة، في الضفة الغربية وقطاع غزة، على ضوء ذلك تم تنفيذ دورة تدريبية لممثلي الكليات على النحو التالي:

- الدفعة الأولى: تنفيذ دورة تدريبية لممثلي الكليات المتوسطة والجامعية حول مساق مكافحة الفساد تحديات وحلول بتاريخ 2020/10/26، بمشاركة عدد 17 أكاديمي من 8 كليات جامعية متوسطة.
- الدفعة الثانية للدورة التدريبية بمشاركة الكليات الجامعية المتوسطة حول مساق مكافحة الفساد تحديات وحلول بتاريخ 2020/10/26، بمشاركة عدد 20 أكاديمي من 8 كليات متوسطة وجامعية.
- الدفعة الثالثة تنفيذ دورة تدريبية عبر تقنية زووم حول مساق مكافحة الفساد تحديات وحلول للكليات الجامعية والمتوسطة في قطاع غزة، بتاريخ 2021/1/5، شارك في الورشة 13 من مدرسي الكليات المتوسطة والجامعية في قطاع غزة، بهدف تدريس المساق أعلاه خلال الفصل الدراسي القادم لطلبة الكليات المتوسطة والجامعية.

2. تدريس مساقي مكافحة الفساد في الجامعات الفلسطينية:

على ضوء الشراكات ما بين هيئة مكافحة الفساد والجامعات الفلسطينية، قامت (10) جامعات وكليات متوسطة بطرح مساقات مكافحة الفساد منذ العام 2017 وحتى تاريخه، حيث بلغ إجمالي الطلاب الملتحقين بهذه المساقات حتى نهاية عام 2020 ما مجموعه (10,416) طالب وطالبة، ويظهر الجدول أدناه عدد الطلاب الملتحقين بدراسة هذه المساقات موزعين على السنوات:

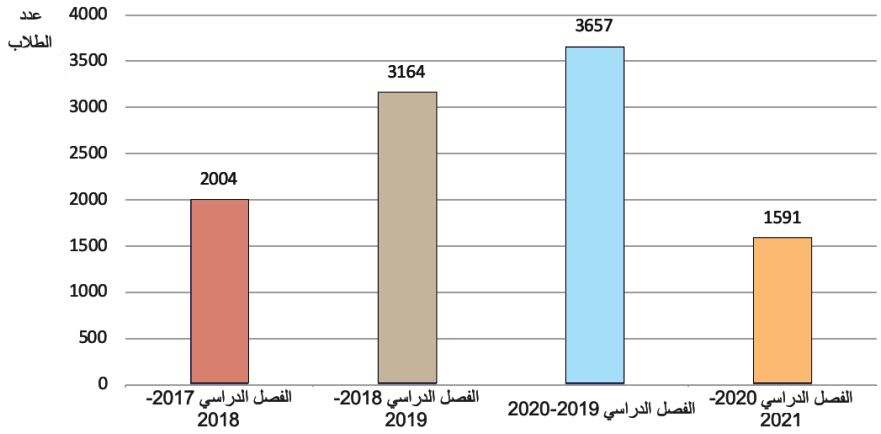

الشكل البياني رقم (20) عدد الطلاب الملتحقين بمساق مكافحة الفساد تحديات وحلول حسب الأعوام

3. بث فيلم تعريفي عن مساقي مكافحة الفساد:

يهدف الفيلم إلى الترويج للمساقات في الجامعات والكليات لتشجيع الطلبة على التسجيل فيه، من خلال عرض أهداف وغايات المساقات، حيث تم عرض الفلم عدة مرات على فضائيتي فلسطين والقدس التعليمية.

أنشطة الهيئة الموجهة لطلاب الجامعات

1. تنفيذ مسابقات بحثية طلابية:

في إطار مذكرة التفاهم لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، ما بين الهيئة وجامعة القدس المفتوحة، تم إطلاق مسابقة أفضل مشروع تخرج طلابي مع الجامعة، بهدف تشجيع طلبة الجامعات على توجيه مشاريع التخرج في قضايا النزاهة والحوكمة ومكافحة الفساد، وتمت المسابقة ضمن الخطوات التالية:

- إطلاق المسابقة المشتركة في العام الدراسي 2019-2020، لطلبة كلية العلوم الإدارية والاقتصادية في كافة فروع الجامعة في الضفة وغزة، ضمن حدود زمنية تشمل العام الدراسي كاملاً والفصل الصيفي.
- عقدت الجامعة أربعة لقاءات طلابية للتعريف عن المسابقة من قبل الأساتذة المشرفين على مشاريع التخرج.
- شارك في المسابقة 25 مشروع تخرج.
- شكلت الجامعة لجنة تحكيم مشاريع التخرج بمشاركة عضو من هيئة مكافحة الفساد لدراسة وتقييم الأبحاث ضمن معايير علمية.

- تشكلت لجنة لدراسة تقارير المحكمين، بهدف فرز الأبحاث التي حصلت على 70% في التحكيم النظري والتي بلغت 8 أبحاث للمشاركة في التحكيم النهائي.

- فاز بالمرتبة الأولي الطالبتين تسنيم عماد إبراهيم وغدير هاني أبو شقير، عن بحثهم بعنوان أثر الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية في مدينة جنين، بإشراف أ. محمد تلالوه.
- فاز بالمرتبة الثانية الطالبتين إسلام خالد أبو نصار ودينا احمد أبو منيفي، عن بحثهم بعنوان دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز النزاهة والشفافية في مستشفى شهداء الأقصى دراسة ميدانية، بإشراف أ. محمد اشتيوي.
- فاز بالمرتبة الثالثة الطالبتين منيه عبد الفتاح شحادة وآية زهير أبو عليا، عن بحثهم بعنوان دور هيئة مكافحة الفساد في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، بإشراف أ. ماجد صبيح.

2. المشاركة في لقاءات ومحاضرات طلابية:

بهدف إشراك الطلبة في حمل رسالة مكافحة الفساد وخلق ثقافة مكافحة الفساد لدى الفئة الطلابية وتوافقاً مع تدريس مساقات مكافحة الفساد في الجامعات خلال العام 2020، شارك موظفو الهيئة في العديد من اللقاءات الطلابية والمحاضرات الوجاهية والافتراضية، التي تضمنت تعريف الطلبة على البيئة القانونية الناظمة للهيئة، وأشكال الفساد التي نص عليها القانون، وآليات التبليغ عن الشكاوى والبلاغات، وتعريفهم على مفهوم الفساد محلياً ودولياً، ودور الديانات السماوية في مكافحة الفساد بأشكاله، وغيرها من القضايا الهادفة إلى تعزيز التدابير الوقائية الفئات الطلابية، على النحو التالي:

1. تنفيذ لقاء افتراضي بتاريخ 2020/5/6، مع 20 طالب وطالبة من طلبة الماجستير من تخصص إدارة عامة في جامعة فلسطين التقنية خضوري.
2. تنفيذ لقاء افتراضي مع 40 من طلبة الحقوق في جامعة النجاح الوطنية بهدف

تعريفهم على قانون مكافحة الفساد، بتاريخ 2020/10/25.

3. تنفيذ لقاء افتراضي مع 30 طالب وطالبة من كلية الحقوق في جامعة الاستقلال بهدف تعريفهم على قانون مكافحة الفساد، بتاريخ 2020/11/4.
4. تنفيذ لقاء وجاهي مع 25 طالب وطالبة من طلبة ماجستير الإدارة في مقر جامعة الاستقلال بتاريخ 2020/11/8، لتعريفهم على هيئة مكافحة الفساد وإنجازاتها.
5. تنفيذ لقاء افتراضي مع 40 طالب وطالبة من طلبة البكالوريوس الإدارة في جامعة بوليتكنك فلسطين لتعريفهم عن الهيئة وإنجازاتها وذلك بتاريخ 2020/11/12.
6. تنفيذ لقاء طاولة مستديرة وجاهي مع 25 من طلبة ماجستير الحقوق من جامعة القدس في مقر الهيئة لتعريفهم على المنظومة القانونية لهيئة مكافحة الفساد، وذلك بتاريخ 2020/11/19.
7. تنفيذ لقاء افتراضي مع طلبة الحقوق في جامعة النجاح الوطنية والبالغ عددهم 56 طالب وطالبة، على مدار أربع جلسات خلال الفترة من 25+2020/11/26، و2+2020/12/3، احتوت الدورة على مواضيع مثل قانون مكافحة الفساد، وآلية استقبال الشكاوى والبلاغات في الهيئة، وإجراءات التحري والاستدلال في الهيئة، وإجراءات التحقيق الأولي، إقرار الذمة المالية، والاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022 وإنجازات الهيئة على الصعيد الأكاديمي.
8. تقديم محاضرة إلكترونية جامعية لطلبة مساق «النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد» في جامعة بوليتكنك فلسطين في محافظة الخليل، عبر تقنية زووم، وشارك في المُحاضرة أربعين طالبا من كليات الهندسة، والطب، والعلوم الصحية، والعلوم التطبيقية، وهندسة الحاسوب ونظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات، والعلوم الإدارية، حيث تطرح الجامعة هذا المساق كمتطلب لكافة الطلبة من مختلف التخصصات.

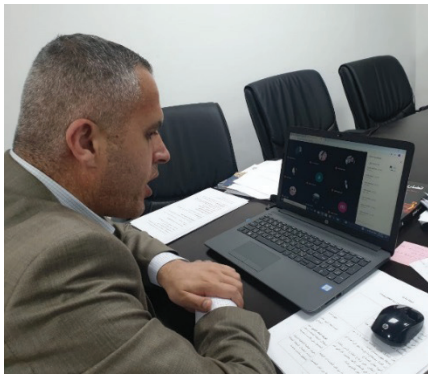

3

المحور الثالث:

مشاركات الهيئة في الفعاليات الدولية وتدريب موظفيها

أولاً: المؤتمرات والمشاركات الدولية والإقليمية

الجدول رقم (23): مشاركات الهيئة الدولية والإقليمية خلال عام 2020

	الدورة / الورشة / المشاركة	الإدارة العامة / الوحدة المشاركة	المكان
.1	تعزيز اكتشاف الفساد والإبلاغ عنه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي بعنوان " ما هو الخطر"	الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد + الإدارة العامة للتحقيق.	الكويت
.2	زيارة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بتونس، وذلك للاطلاع على التجربة التونسية بمكافحة الفساد وتبادل المعلومات والبيانات والخبرات في هذا المجال.	الإدارة العامة للتخطيط والسياسات + الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد	تونس
.3	المشاركة في حلقة حوارية إقليمية بعنوان « إدارة مخاطر الفساد»: منهجية حديثة في خدمة التنمية المستدامة"، والتي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمسؤولي وموظفي هيئات مكافحة الفساد	الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد	zoom
.4	المشاركة في منتدى عقدته شعبة الجريمة الاقتصادية والتعاون في مجلس أوروبا بالتعاون مع خبراء في مكافحة الفساد وممثلين عن هيئات مكافحة عبر الإنترنت حول الرقابة على مخاطر الفساد في الأزمات.	الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد	zoom
.5	المشاركة في تدريب حول " الحد من تضارب المصالح وإدارتها في القطاع العام" نظرة عامة على الممارسات الدولية الفضلى، والذي نُفِّذ من خلال البنك الدولي.	الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد	zoom
.6	السياسة والإدارة الضريبية	الإدارة العامة للشكاوى والبلاغات والتحري	الكويت
.7	تطبيقات الحوكمة والإصلاح المؤسسي في القطاع الحكومي	وحدة الرقابة الداخلية	الكويت
.8	الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد	ديوان رئيس الهيئة	المغرب
.9	مهارات القيادة التنفيذية المتقدمة والإدارة المكتبية الحديثة	ديوان رئيس الهيئة + والإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية	تركيا
.10	زيارة تدريبية لهيئة مكافحة الفساد القطرية	النزاهة والوقاية من الفساد	قطر
.11	الابتكار في الوقاية من الفساد	الإدارة العامة للتخطيط والسياسات	المغرب
.12	تعزيز النزاهة من أجل الاستثمار المستدام	الإدارة العامة للتخطيط والسياسات	إسبانيا

ثانياً: الدورات التدريبية

قامت الهيئة ومن أجل رفع كفاءة موظفيها وتعزيز قدراتهم بعقد تدريبات مع جهات شريكة للهيئة على النحو الآتي:

الجدول رقم (24): مشاركات الهيئة المحلية في دورات تدريبية وورش عمل خلال عام 2020

الرقم	عنوان الدورة / الورشة	الرقم	عنوان الدورة / الورشة
1	دورة قانون الشراء العام / المعهد المالي.	.12	بناء نظام إدارة الجودة ومكافحة الرشوة في الهيئة / مؤسسة المواصفات والمقاييس.
2	الوثائق القياسية للخدمات الاستشارية / المعهد المالي.	.13	إدارة المخاطر الخاصة بالجودة ومكافحة الرشوة في الهيئة / شركة جو جلوبال.
3	دورة امن معلومات / المعهد القضائي.	.14	تدريب حول الفساد المالي بالشراكة مع جمعية مدققي الحسابات.
4	دورة التفكير الإبداعي / المعهد القضائي.	.15	التحقيق الإلكتروني و الأدلة الإلكترونية بالشراكة مع الشرطة الأوروبية
5	دورة تدريبية على برنامجzoom / وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	.16	لقاءات تدريبية حول قانون مكافحة الفساد مع القاضي داوود إبراهيم.
6	المبادئ الأولية في الإحصاء و كيفية قراءة الأرقام الإحصائية	.17	دورة تدريبية حول حماية الشهود و المبلغين بعنوان نظام تقييم الأهداف والمخاطر / الشرطة الأوروبية.
7	المحاسبة القضائية لكشف الاحتيالية / جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية.	.18	تدريب حول منظومة الشكاوى والنزاهة ومكافحة الفساد.
8	تدريب حول النظام الإلكتروني المتكامل لإدارة الحالة.	.19	النزاهة في إجراءات تسجيل الناخبين
9	ورشة عمل حول تعزيز القدرات و رفع الكفاءة في الصلاحيات المتعلقة بصفة الضبط.	.20	دورة للتدريب على الأدلة و التحقيق المالي / الشرطة الأوروبية.
10	دورة التحقيق المالي	.21	التحقيقات المالية و الأدلة الرقمية
11	دورة إقرارات الذمة المالية	.22	أساسيات إدارة الأزمات / المعهد العربي للتخطيط.
.23	سلسلة من الدورات التدريبية لرفع كفاءة مأموري الضبط القضائي في أعمال التحري والاستدلال عن قضايا الفساد		

4

المحور الرابع:

التعاون الدولي والمحلي

أولاً: المشاركة الفاعلة في الاتفاقيات والشبكات والمنظمات الدولية والإقليمية

ضمن إطار عملها والمهام المناطة بها تواصل وحدة التعاون الدولي جهودها لتعزيز حضور الهيئة محلياً وإقليميا ودوليا، وتوطيد علاقاتها مع مختلف المؤسسات ذات العلاقة بمكافحة الفساد، وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة على صعيد العلاقات الدولية والعربية والمحلية والمشاريع، وقد بادرت وشاركت الهيئة من خلال وحدة التعاون الدولي خلال عام 2020 بالعديد من النشاطات الدولية واللقاءات والورشات وذلك على النحو الآتي:

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

شاركت الهيئة في الدورة الحادية عشرة للفريق المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد من خلال تقنية الاتصال المرئي في الفترة 2020-07/1-06/30، وقد تم إرسال تقرير حول إنجازات مكافحة الفساد في فلسطين للبعثة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة.

شبكة سلطات الوقاية من الفساد الدولية:

في نهاية عام 2019 انضمت الهيئة ممثلة عن دولة فلسطين إلى عضوية الشبكة الدولية للوقاية من الفساد، والتي تم إنشاؤها من قبل مجلس أوروبا في أكتوبر 2018، وذلك ضمن جهودها في إطار تعزيز تدابير الوقاية وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات بشكل منتظم بين هيئات مكافحة الفساد والوقاية منه، وتعزيز المعايير الدولية الموجودة. وقد حرصت الهيئة على دور نشط لها في الشبكة حيث:

1. في عام 2020 شاركت في المبادرات التي قدمها أعضاء الشبكة مثل: مبادرة هيئة مكافحة الفساد الإيطالية والتي كانت حول «استخدام التكنولوجيا في مكافحة الفساد والوقاية منه»، حيث قدمت الهيئة فصلا يتحدث عن التجربة الفلسطينية الناجحة في تطويع التكنولوجيا واستخدامها في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، والمبادرة المقدمة من الوكالة الصربية لمكافحة الفساد.

   كما حرصت وحدة التعاون الدولي والمحلي على التفاعل البناء مع أعضاء الشبكة فعلى سبيل المثال تقدمت الهيئة للشبكة بمبادرة «تفعيل دور الإعلام في الوقاية من الفساد ورصده» وراسلت جميع أعضاء شبكة سلطات الوقاية من الفساد لحثهم على المساهمة في إنجاز المبادرة ونجاحها بشكل خاص ومن أجل توطيد العمل المشترك الهيئات الإقليمية والدولية النظيرة بشكل عام.

2. انتخاب الهيئة نائباً لرئيس شبكة سلطات الوقاية من الفساد الدولية في 2020/12/16.

منظمة الشرطة الجنائية الدولية- الإنتربول

في عام 2020 تمكنت الهيئة من الانضمام إلى وحدة استرداد الأصول الناتجة عن الفساد/ الإنتربول الدولي.

الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

تأتي أهمية الاتفاقية كونها تؤكد على ضرورة التعاون العربي لمنع الفساد ومكافحته، كما وتساهم في تحسين قدرة الدول الأطراف وتعاونها على تحقيق الأهداف المبينة في الاتفاقية من أجل تشجيع تنفيذها، وتيسير تبادل المعلومات بين الدول الأطراف والمنظمات والآليات الدولية والإقليمية وغير الحكومية ذات الصلة.

1. شاركت الهيئة في أعمال الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأعضاء في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في المملكة المغربية خلال شهر 2020/1، حيث تم خلال أعمال الدورة انتخاب دولة فلسطين نائبا للرئيس للدورة الثالثة للاتفاقية، وقد عقدت هذه الدورة بمشاركة الدول الأطراف، وهي: مصر، والأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، والسودان، والعراق، وسلطنة عمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، والمغرب.

2. شاركت الهيئة في الاجتماع الرابع للّجنة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والذي عُقد عبر تقنية الاتصال المرئي، بدعوة من قطاع الشؤون القانونية – إدارة الشؤون القانونية للأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

ثانياً: مذكرات التفاهم مع النظراء العرب والدوليين

استمرت مبادرات الهيئة في التوقيع على مذكرات تفاهم على الصعيدين الدولي والعربي بهدف تبادل الخبرات وتعزيز الأدوات الوقائية في عملها، ونتج عن تلك الاتفاقيات العديد من الأنشطة المتبادلة ونقل الخبرات مما سيؤدي إلى تعزيز البيئة الطاردة للفساد والوقاية منه، وفيما يلي الجهات الشريكة التي وقعت الهيئة معها اتفاقيات تعاون.

14

وقعتا مذكرة تفاهم

تعاون بين «الرقابة الإدارية» وهيئة مكافحة الفساد الفلسطينية

رئيس هيئة الرقابة: نسترشد برؤية صاحب السمو في عدم التسامح مع الفساد المالي والإداري

لن نتسامح مع استغلال المنصب العام لأغراض خاصة

قطر منارة إقليمية ودولية في مجال النزاهة والشفافية

الهيئة حريصة على مشاركة «تجربة قطر» مع الدول الشقيقة

الرؤية القطرية سباقة في تعزيز سيادة القانون وقيم النزاهة

الالتزام بالعمل الإقليمي والدولي المشترك قيم وأسس دعته مكافحة الفساد

المذكرة تستهدف التعاون في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته

دور قطري هام في وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد موضع التنفيذ وخاصة إعلان الدوحة

توقيع المذكرة يأتي تتويجا للعلاقات المتميزة بين قطر وفلسطين

- المنظمة العربية للتنمية الإدارية في جمهورية مصر العربية.
- هيئة الرقابة الإدارية والشفافية في دولة قطر.
- المراقب المالي العام لجمهورية تشيلي.

الجدول رقم (25): تفعيل مذكرات تفاهم عربية ودولية خلال عام 2020

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في المملكة المغربية	الهيئة العامة لمكافحة الفساد في دولة الكويت
مركز الرؤى للدراسات التنموية والاستراتيجية في المملكة الأردنية الهاشمية	المديرية الوطنية الرومانية لمكافحة الفساد
الديوان المركزي لمكافحة الفساد في جمهورية بولندا	وكالة الوقاية من الفساد في الجمهورية الصربية
الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد	تفعيل اتفاقية التعاون مع النظير التونسي تمخض عنها زيارات ودورات تدريبية لموظفي الهيئة
تفعيل اتفاقية التعاون مع النظير الأردني تمخض عنها زيارات ودورات تدريبية لموظفي الهيئة	

ثالثاً: التعاون المحلي

سعت الهيئة من خلال وحدة التعاون الدولي والمحلي إلى تأسيس شبكة علاقات متينة لتسهيل عمل الهيئة في إطار العلاقات المحلية من خلال مجموعة من النشاطات:

1. إطلاق مجموعة عمل قطاع النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد: تتوجت جهود الوحدة الحثيثة وذلك من خلالها تواصلها مع رئاسة الوزراء بالحصول على إقرار بان مكافحة الفساد هي قطاع منفصل يهدف إلى التنسيق بين المجتمع الداعم الدولي وفلسطين في موضوع مكافحة الفساد، وعليه تم التواصل مع مجموعة من الشركاء في القطاع العام والخاص والأهلي والمؤسسات الدولية والمانحين بهدف تشكيل مجموعة عمل تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي والعمل المشترك بين كافة القطاعات المعنية بتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وخلق بيئة طاردة للفساد. وقد تمخضت هذه الجهود بتشكيل مجموعة عمل ضمت كلا من:

رئيس المجموعة: هيئة مكافحة الفساد، **نائب الرئيس:** البنك الدولي، **الخبير التقني:** مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC والشرطة الأوروبية EUPOL COPPS.
أما **أعضاء مجموعة العمل:** مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، مركز شمس لحقوق الإنسان، معهد أريج للأبحاث التطبيقية، ائتلاف أمان، القنصلية السويدية، المجموعة الرباعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التعاون النرويجي، التعاون الدانماركي، التعاون البريطاني، الاتحاد الأوروبي، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة العدل، وزارة الحكم المحلي).

2. بعد إطلاق مجموعة عمل قطاع النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد بدأت الهيئة من خلال وحدة التعاون الدولي والمحلي في عقد لقاءات ثنائية مع الأعضاء لبحث وتعزيز سبل التعاون المشترك.

3. لقاءات الهيئة مع الدبلوماسيين والممثلين الأجانب في فلسطين:

تعمل وحدة التعاون الدولي على التنسيق والتشبيك ومتابعة اللقاءات والاجتماعات بين الهيئة و الدبلوماسيين والممثلين الأجانب في الأراضي الفلسطينية من بعض الدول والجهات المانحة والممولين، بهدف بحث سبل التعاون المشترك و تسهيل عمل الهيئة من جهة و مواكبة المستجدات والتطورات الحاصلة في مجالات عمل الهيئة وتبادل الخبرات فيما يتعلق بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة، وعليه تم استقبال كلا من ممثلة كندا السيدة روبن ويتلوفر، والقنصل الإيطالي العام السيد جوزيبه فيديلي، ممثل الاتحاد الأوروبي السيد سفن كون بورجسدرف، القنصل الفرنسي العام في القدس السيد رينيه تركواز، السفير السويسري السيد فيكتور فافريكا، السفير البلغاري السيد جورجي ميلانوف، وهدفت هذه اللقاءات إلى طلب تعزيز سبل توطيد العمل المشترك مع الجهات النظيرة المختصة بالوقاية من الفساد ومكافحته، وكذلك تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والحوكمة والنزاهة من خلال تبادل الخبرات وتوفير التدريبات المختصة.

رابعاً: المشاريع ومتابعة تنفيذها

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تم العمل على تنفيذ الاتفاقية المشتركة بين الجانبين حول تطوير معدات الشبكة داخل الهيئة (حيث تم شراء أجهزه خاصة لدعم الشبكة داخل الهيئة بقيمة 25,000$، وتساعد هذه الأجهزة في تمكين ورفع جودة الجوانب الإلكترونية المتعلقة بعمل الهيئة)، كما تم إطلاق حملة ترويج لتطبيق الهواتف الذكية بقيمة 13000$ (شملت هذه الحملة على عدد من الإعلانات الممولة التي تهدف إلى رفع وعي الجمهور وإيصال تطبيق الهواتف الذكية الخاص بالهيئة إلى عدد أكبر من المستخدمين)، كما تم دعم مسابقة شبابية بقيمة 7000$ من أجل توعية وتفعيل دور الشباب في جهود مكافحة الفساد، (حيث تم اطلاق هذه المسابقة واستقبال الأعمال المشاركة في ثلاثة فئات الفيديو والرسوم المتحركة والبوستر، وحصلت الهيئة على عدد من المشاركات وتم اختيار الفائزين بالمراتب الأولى وتم تكريم الفائزين بمقر الهيئة، علما بأنه سوف يتم نشر هذه الأعمال مستقبلا على الصفحات الرسمية للهيئة)

الشرطة الأوروبية EUPOL COPPS

في طار التعاون المشترك تم توقيع مشروع سريع الأثر مع الشرطة الأوروبية لتعزيز قدرات نظام لإقرار الذمة المالية، وقد دعمت الشرطة الأوروبية الهيئة لتنفيذ ورش عمل وتدريبات حول مواضيع مكافحة الفساد من خلال (التدريب عن بعد) مثل تدريب حول التحقيقات المالية وحماية الشهود.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)

في إطار التعاون المشترك بين الهيئة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تم التنسيق والتعاون المشترك لصياغة مسودة مذكرة التفاهم بعنوان» تعزيز

القدرات لمكافحة الفساد والنزاهة في فلسطين 2020-2023»، وتم عمل دراسة تقييم احتياجات للهيئة من خلال خبير مبتعث من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بهدف الوصول إلى مسودة مشروع تغطي تلك الاحتياجات من خلال الهيئة وشركاءها.

المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي GIZ

في إطار التعاون المشترك بين الهيئة ومؤسسة التعاون الألماني تم توقيع مذكرة تفاهم مشتركة بهدف تعزيز التدابير الوقائية من الفساد في المؤسسات الفلسطينية، ورفع الوعي وتطوير القدرات في مجال النزاهة والمساءلة لدى المجتمع المحلي وموظفي الهيئات المحلية.

مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن DCAF

في إطار التعاون المشترك بين الهيئة ومركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، فقد عملت الوحدة على متابعة التنسيق والتشبيك لبحث سبل التعاون وتعزيزه من خلال المشاريع وتبادل الخبرات المشتركة، حيث تم تنسيق 6 ورش عمل تدريبية توعوية لموظفي وحدات الشكاوى في المؤسسة الأمنية حول منظومة الشكاوى والنزاهة ومكافحة الفساد بالتعاون مع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن ووزارة الداخلية بالإضافة إلى ما سبق فقد تم دعم الهيئة لإنتاج وبث 6 حلقات تلفزيونية حول إدارات الهيئة وعملها بشكل عام.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

في إطار التعاون المشترك فقد عملت الوحدة على التنسيق والتشبيك مع منظمة التعاون الاقتصادي لتعزيز سبل التعاون المشترك معها.
وعلى صعيد آخر فقد شاركت الهيئة في الاجتماع السنوي لشبكة نزاهة الأعمال لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتاريخ 15-12-2020.

البنك الدولي

في إطار العمل والتعاون المشترك بين الهيئة والبنك الدولي تم عقد العديد من ورشات العمل والتدريب حول نظام ومفهوم تضارب المصالح وتمت أيضا مناقشة الاستبيانات الخاصة بالمرصد الفلسطيني، كما تم إدماج الهيئة في مهمة الفريق الخاص بالبنك الدولي لمشروع تحسين الإدارة العامة بالشراكة مع وزارة المالية والتخطيط حيث تم تقديم التقرير النصفي للهيئة والذي يستعرض تقييم المشروع.
كما تم عقد ورشة عمل مشتركة بعنوان « الحد من تضارب المصالح وإداراتها في القطاع العام» نظرة عامة على الممارسات الدولية الفضلى».

وكالة التعاون والتنسيق التركية TIKA

في إطار جهود العمل والتعاون المشترك بين الهيئة والجهات الدولية عملت الوحدة على التواصل مع مكتب وكالة التعاون والتنسيق التركية بهدف تعزيز سبل التعاون المشترك معها.

مجلس أوروبا

عملت الوحدة على التواصل والتنسيق مع مجلس أوروبا بخصوص احتياجات وأولويات الهيئة من أجل فتح سبل التعاون المشترك من خلال مشاريع برنامج دول جوار الجنوب، وتم إدماج الهيئة في برنامج الجنوب الرابع المدعوم من مجلس أوروبا خلال العام، حيث جرى إطلاق المرحلة الرابعة من البرنامج المشترك بين مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي «الدعم الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية في جنوب البحر الأبيض المتوسط» برنامج الجنوب الرابع»، وذلك من عبر منصة «زوم»، بحضور ومشاركة ممثلين عن الهيئات المعنية بحقوق الإنسان والحكم الرشيد، والمحاكم الدستورية، والمجتمع المدني، والقضاء في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التعاون مع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الديمقراطي وفقاً للمعايير الأوروبية والدولية.

خامساً: مؤتمرات وورش عمل دولية وإقليمية

عملت وحدة التعاون الدولي على التنسيق والتشبيك والمشاركة في مجموعة من الدورات والمؤتمرات وورش العمل الدولية والإقليمية والزيارات الاستطلاعية، وذلك بهدف تمثيل فلسطين في مختلف المحافل الدولية والعربية والاستفادة من خبرات النظراء العرب والدوليين والمدرجة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (26): مشاركات الهيئة في الدورات والمؤتمرات وورش العمل الدولية خلال عام 2020

الجهة	الموضوع/الهدف	التاريخ
المعهد الفرنسي للقضاء	المشاركة في دورة مجال مكافحة الفساد والوقاية	2020/11/16
إطلاق المرحلة الرابعة من البرنامج المشترك بين مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي	الدعم الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية في جنوب البحر الأبيض المتوسط" برنامج الجنوب الرابع	2020/11/23
برنامج الأمم المتحدة للتطوير الإنمائي	الحلقة الحوارية الافتراضية الإقليمية بعنوان "إدارة مخاطر الفساد: منهجية حديثة في خدمة التنمية المستدامة"	2020/12/11
الاجتماع الرابع للأطراف المشاركة الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد	عرض التجربة الفلسطينية في جهود تعزيز النزاهة وتدابير الوقاية من الفساد	2020/12/22
شبكة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للنزاهة في الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	تأثير كوفيد- 19 على مكافحة الفساد: الوقاية والكشف والاستجابة	2020/12/16
المؤتمرات الدولية لمكافحة الفساد في كل من كازاخستان وصربيا ومقدونيا وألبانيا	اليوم العالمي لمكافحة الفساد	
الكويت	بدورة تدريبية "مهارات تحديد الاحتياجات التدريبية والتخطيط الوظيفي	.2020/02/15
فرنسا	استراتيجيات هيئات مكافحة الفساد للتعاون مع المجتمع المدني والإعلام	2020/02/16
مكتب الأمم المتحدة	ورشة عمل حول التحقيق في قضايا الفساد	2020/02/20
الهيئة الوطنية المغربية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي	ورشة عمل حول الابتكار في الوقاية من الفساد	2020/03/06
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بتونس	الاطلاع على التجربة التونسية	2020/03/07

5

المحور الخامس:

الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022

أولاً: في سياق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022

إصدار الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022

تم خلال عام 2020 إصدار وتعميم الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية 2020-2022 على الموقع الإلكتروني للهيئة .

تشكيل الفريق الوطني لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022

استكمالا للمتابعة على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، تم تشكيل فريق وطني مكون من 46 شخص من الفئة الأولى والعليا يمثلون قطاعات مختلفة، للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية، وهم خبراء ومختصين في مجال مكافحة الفساد والإصلاح والحكم الرشيد من بين الشركاء الأساسيين في تنفيذ الاستراتيجية من الأطراف الرسمية من الوزارات والإدارات العامة الأساسية، وبالإضافة إلى ممثلين عن منظمات المجتمع المدني ومؤسسات حقوقية وإعلامية وأكاديمية، وأيضاً اشتمل الفريق على ممثلين عن القطاع الخاص. حيث تتولى هيئة مكافحة الفساد رئاسة الفريق الوطني

الجدول رقم (27): أعضاء الفريق الوطني لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022

الرقم	المؤسسة		المؤسسة
.1	هيئة مكافحة الفساد.	.25	المجلس التنسيقي للقطاع الخاص.
.2	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	.26	وزارة الاقتصاد
.3	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.	.27	وزارة الحكم المحلي.
.4	الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة –أمان.	.28	وزارة الداخلية.
.5	ديوان الرقابة المالية والإدارية .	.29	وزارة الإعلام.
.6	دار الإفتاء .	.30	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
.7	جامعة القدس.	.31	وزارة المالية.
.8	جامعة القدس المفتوحة	.32	وزارة الثقافة.
.9	جامعة بيرزيت	.33	وزارة الزراعة.
.10	جامعة النجاح.	.34	وزارة شؤون القدس.
.11	وزارة شؤون المرأة.	.35	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

.12	وزارة العدل.	.36	وزارة الأشغال العامة والإسكان.
.13	وزارة التنمية الاجتماعية.	.37	الأمانة العامة
.14	وزارة التربية والتعليم.	.38	مجلس القضاء الأعلى.
.15	وزارة الصحة.	.39	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
.16	وزارة السياحة والآثار.	.40	قاضي قضاة فلسطين.
.17	وزارة الدولة للريادة والتمكين.	.41	ديوان الموظفين العام.
.18	وزارة النقل والمواصلات.	.42	رئاسة الوزراء.
.19	وزارة العمل.	.43	سلطة النقد.
.20	المجلس الأعلى للشباب والرياضة.	.44	وزارة الخارجية.
.21	سلطة الأراضي.	.45	النيابة العامة
.22	الإدارة العامة المعابر والحدود.	.46	هيئة التنظيم والإدارة.
.23	هيئة سوق رأس المال.		
24	هيئة العمل التعاوني.		

الخطة التشغيلية السنوية لهيئة مكافحة الفساد:

بناء على قرار معالي رئيس الهيئة رقم (72) لسنة 2020 بخصوص إعداد الخطة التشغيلية السنوية، تعمل الهيئة على إعداد الخطة التشغيلية بالتعاون مع الإدارات والوحدات العاملة في الهيئة بهدف تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية، وغالباً ما تكون فترتها لسنة واحدة فقط، وهي كذلك اختبار مدى صلاحية الاستراتيجية الوطنية للتنفيذ.
وأيضا هي من متطلبات حصول الهيئة على شهادة المواصفة العالمية الخاصة بالجودة ISO 9001، وهي مهمة لاستقطاب التمويل والمشاريع الخارجية.

برنامج الكتروني للخطة التشغيلية كأداة للمتابعة على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022 من إعداد وتصميم طاقم الهيئة.

يجري العمل على استكمال التحضير لإطلاق البرنامج الإلكتروني من خلال طواقم الهيئة، والذي سيشكل أحد اهم أعمدة نظام المتابعة والتقييم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

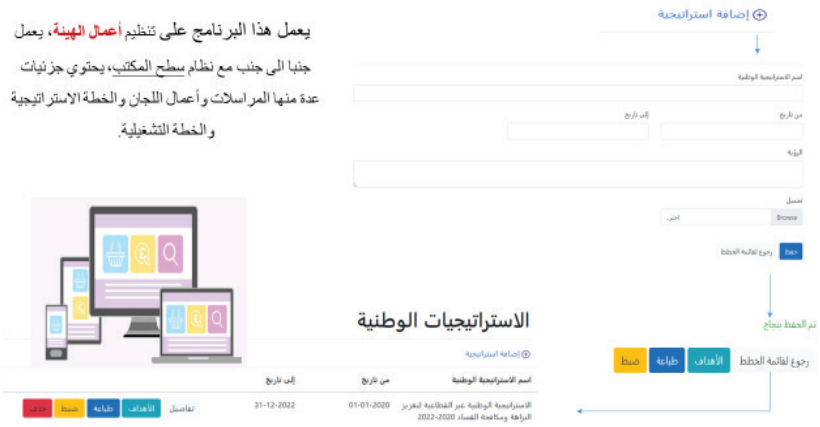

مذكرات التعاون مع أطراف تنفيذ الاستراتيجية الوطنية:

استمرت المبادرات في التوقيع على مذكرات تعاون مشتركة جديدة بين الهيئة وبين أطراف تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خلال السنوات 2020-2022، وعددها 46 مذكرة تفاهم، وتسعى الهيئة إلى التعاون مع كافة شرائح المجتمع الفلسطيني من جهات رسمية ومؤسسات المجتمع المدني، والجامعات والكليات الفلسطينية، إضافة إلى المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية، والقطاع النسوي والشبابي؛ وفيما يلي الجهات الشريكة التي وقعت الهيئة معها خلال العام:

الجدول رقم (28): الجهات التي تم التوقيع معها على مذكرات تعاون خلال عام 2020

الرقم	المؤسسة	تاريخ التوقيع
1	نقابة الصحفيين الفلسطينيين	2020/1/13
2	وزارة شؤون المرأة	2020/1/14
3	وكالة معا	2020/1/16
4	وزارة العمل	2020/1/18
5	مركز حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"	2020/1/19
6	مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان	2020/1/22
7	وزارة الصحة	2020/1/22
8	وزارة الداخلية	2020/1/28
9	وزارة الزراعة	2020/1/28
10	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2020/2/2
11	وزارة النقل والمواصلات	2020/2/6
12	هيئة التنظيم والإدارة	2020/2/11
13	المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية	2020/2/11
14	وزارة التربية والتعليم	2020/2/13
15	نقابة المهندسين	2020/2/20
16	وزارة التنمية الاجتماعية	2020/3/13
17	شبكة راية الإعلامية	2020/9/2
18	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	2020/10/28
19	بلدية الخليل	2020/11/2
20	جامعة فلسطين الأهلية	2020/11/29

ثانياً: الاستراتيجيات القطاعية

تعمل الهيئة على عمليات التخطيط الاستراتيجي على المستوى القطاعي:
خلال العام أطلقت الهيئة توجه لإعادة النظر بالاستراتيجيات القطاعية التي تم تحضيرها في السنوات السابقة:

1. وثيقة التوجهات الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد في فلسطين: تم دعوة الشركاء وزارة شؤون المرأة وجمعية المرأة العاملة للتنمية لمناقشة اقتراح قدمته الهيئة لمراجعة الوثيقة ودمج المؤسسات المعنية في التنفيذ من خلال دمج الاستراتيجية في الخطط السنوية لهذه المؤسسات.
2. وثيقة التوجهات الاستراتيجية الشبابية: سيتم تقديم مقترح لوضع خطة تنفيذية لها.
3. وثيقة الاستراتيجية الإعلامية: قامت الدائرة الإعلامية بتعديلها، وتمت المتابعة مع الدائرة الإعلامية لمناقشة آلية تنفيذها، وجرى تنظيم عدة لقاءات مع الجهات الإعلامية لإخراج الاستراتيجية.
4. وثيقة التوجهات الاستراتيجية في القطاع الرياضي: تم الانتهاء من تحضير مسودة الوثيقة بالتعاون مع المجلس الأعلى للشباب والرياضة واللجنة الأولمبية، حيث تجري عملية مراجعتها واعتمادها.

ثالثا: المؤتمر الدولي «سياسات النزاهة والشفافية والمساءلة بين النظرية والتطبيق»

افتتحت الهيئة مؤتمرها الدولي الثاني في التاسع من كانون الأول 2020 بعنوان **«سياسات النزاهة والشفافية والمساءلة بين النظرية والتطبيق»**، والتي عقدته عبر منصة الزووم تحت رعاية فخامة رئيس دولة فلسطين محمود عباس حفظه الله، ودولة رئيس مجلس الوزراء د. محمد اشتية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد.

هَدَفَ المؤتمر الدولي الثاني للهيئة لتعزيز مبدأ التعاون الدولي، والذي تضمنته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، وتبادل الخبرات بين الدول المشاركة على ضوء المعايير الدولية التي تشكل القاعدة الرئيسية لوضع سياسات النزاهة والشفافية والمساءلة وتطبيقها.

جرى افتتاح المؤتمر في قاعة بلدية رام الله من خلال منصة الزووم، بمشاركة دولة رئيس مجلس الوزراء د. محمد اشتية، ورؤساء وممثلي من هيئات مكافحة الفساد العربية والدولية، وخبراء ومختصين، ومن ممثلي البعثات الدبلوماسية المعتمدين بدولة فلسطين، وممثلي الهيئات والمنظمات والمؤسسات الأجنبية الشريكة للهيئة منهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وممثلي بعثة الشرطة الأوروبية.

بحث المؤتمر الدولي الثاني في ثلاث محاور رئيسية **«سياسات النزاهة والشفافية والمساءلة بين النظرية والتطبيق»**:

وشكلت الهيئة أربع لجان لمتابعة كافة إجراءات المؤتمر الدولي الثاني: (اللجنة التحضيرية، اللجنة التقنية، اللجنة الإعلامية ولجنة المساندة)، وقد أوكلت مهام ومسؤوليات محددة لكل لجنة؛ وتجدر الإشارة إلى أن عدد أوراق العمل البحثية المحلية والدولية التي اعتمدت من قبل اللجنة العلمية للمشاركة في المؤتمر الدولي وصلت إلى 22 ورقة عمل تم استعراضها خلال المؤتمر.

افتتح المؤتمر الدولي الثاني للهيئة رئيس الجلسة الافتتاحية مستشار رئيس الهيئة السيد سعيد شحادة حيث رحب بجميع المشاركين والحضور العربي والإقليمي والدولي وقدم المشاركين في الجلسة حيث بدأ رئيس هيئة مكافحة الفساد السابق د. احمد براك أعمال المؤتمر الدولي، مرحبا بالمشاركين ومؤكداً على أهمية المؤتمر في تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وقد شارك أيضا في الافتتاح كلا من رئيس مجلس النزاهة ومكافحة الفساد في الأردن عطوفة د. مهند حجازي، ورئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية في قطر معالي السيد حمد بن ناصر المهندي، ورئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في الجمهورية الإيطالية السيد جيوسيبي بوزيا، ورئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اليمن سعادة القاضي أفراح بادويلان، ومساعد رئيس التعاون الدولي في هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية سعادة د. ناصر أبا الخيل، ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدعم الشرطة الوطنية ومكافحة الفساد السيدة نتاليا ابوستولفا، وأخيراً السفير الروسي المتجول للتعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد سعادة السيد أندري افيتشيان.

جانب من الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الهيئة

قال رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية، بكلمة ألقاها نيابة عن فخامة رئيس دولة فلسطين د. محمود عباس، أن المساءلة تعتبر من أهم ركائز الديمقراطية في المجتمعات والدول، موضحاً أن آفة الفساد تقوض جهود التنمية، وأكد د. اشتية على الإرادة السياسية الفلسطينية الجدية للإصلاح والتنمية، والتي تجسدت بالانضمام للاتفاقيات العربية والدولية لمكافحة الفساد، وإقرار عدد من التشريعات الوطنية وإنشاء هيئة مكافحة الفساد، لتكون الجسم المعني بالمحاسبة والمساءلة، مشيراً إلى أن الهيئة مُنحت صلاحيات واسعة مكنتها من العمل باستقلالية تامة.

وأوضح د. اشتيه أن هيئة مكافحة الفساد تمكنت من تحقيق إنجازات كبيرة وهامة على الرغم من كافة الظروف الاستثنائية الصعبة التي تمر بها الدولة الفلسطينية، حيث أحالت الهيئة خلال العام المنصرم فقط (92) ملفاً للنائب العام، مشيراً إلى أن المحاسبة الجدية تعتبر من أبرز أدوات الردع، وشدد على أهمية وضرورة النهج التشاركي التي تتبعه الهيئة بعملها، مشيراً إلى ضرورة تعزيز البرامج التوعوية في المدارس والجامعات، موضحاً بأن هذه البرامج التوعوية والتثقيفية يجب أن تشمل كافة مؤسسات وقطاعات المجتمع الفلسطيني العام والخاص والمجتمع المدني، ليقف المجتمع الفلسطيني وقفة رجل واحد ضد آفة الفساد.

استعرضت الجلسة الأولى للمؤتمر المعايير والمبادئ الدولية في رسم سياسات النزاهة والشفافية والمساءلة في القطاع العام من خلال التجارب الدولية المشاركة في المؤتمر من حيث اعتماد وترسيخ سياسات معززة للنزاهة والشفافية والمساءلة تجاه القطاع العام، وقد شاركت د. علا عوض رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كرئيس للجلسة وتم استعراض 8 أوراق عمل في الجلسة الأولى شارك بها كلاً من (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والوكالة الصربية للوقاية من الفساد، وهيئة الرقابة الإدارية والشفافية في دولة قطر، والهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» في دولة الكويت، والهيئة المستقلة لمكافحة الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة في جمهورية نيجيريا، وأخيرا الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بالمملكة المغربية) وبعد انتهاء استعراض أوراق العمل قام بالتعقيب د. طارق الديراوي عميد كلية القانون في جامعة الإسراء.

وفي الجلسة الثانية للمؤتمر تم استعراض 7 أوراق عمل تناولت المعايير والمبادئ الدولية المتعارف عليها في مجال رسم سياسات النزاهة والشفافية والمساءلة في مؤسسات المجتمع المدني والحكم المحلي، حيث أن هذه المؤسسات تقوم بدور مهم بجانب مؤسسات القطاع العام، وهَدَفت الجلسة الثانية إلى استعراض تجارب الدول المشاركة في مدى انسجام سياساتها في مؤسسات المجتمع المدني والحكم المحلي مع المعايير والمبادئ الدولية؛ وقد كان م. موسى حديد رئيس اتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية رئيساً للجلسة، وتم استعراض أوراق العمل من قبل كل من (برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي، وائتلاف أمان، الشفافية الدولية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في الجمهورية التونسية، وهيئة النزاهة الاتحادية في جمهورية العراق ومديرية مكافحة الفساد الوطنية في الجمهورية الرومانية، بالإضافة إلى وزارة الحكم المحلي الفلسطينية وجهاز الأمن الوقائي الفلسطيني)، وبعد انتهاء استعراض أوراق العمل قام بالتعقيب د. جاد إسحاق مدير عام معهد أريج للأبحاث التطبيقية.

أما الجلسة الثالثة والأخيرة للمؤتمر فقد قُدمت 6 أوراق عمل تناولت المعايير والمبادئ الدولية المتعارف عليها في مجال رسم سياسات النزاهة والشفافية والمسائلة في مؤسسات القطاع الخاص، كونه قطاع محرك للاقتصاد، ويساهم في التنمية الشاملة؛ شارك كرئيس للجلسة الثالثة د. سمير حزبون رئيس غرفة التجارة والصناعة في محافظة بيت لحم، وفي هذه الجلسة شارك كلاً من (الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد في المملكة الأردنية الهاشمية وخدمات التحقيق الخاصة في جمهورية ليتوانيا، والمعهد الأمريكي لمكافحة الفساد في الشرط الأوسط وشمال أفريقيا، والبنك الإسلامي العربي، وأخيرا هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية)، وبعد انتهاء استعراض أوراق العمل قام بالتعقيب د. سمير حليلة رجل الأعمال والخبير الاقتصادي.

وقد تخلل كل جلسة من جلسات المؤتمر مناقشة عامة لطرح الأسئلة وتقديم التوصيات والتعقيب على محور الجلسة ككل حيث شارك في المؤتمر الدولي 650 مشارك ومشاركة من كافة القطاعات على المستوى المحلي والدولي عبر منصة الزوم.

أقر المؤتمر عدد من التوصيات بحسب الآتي:

- ضرورة العمل على تعزيز وتمكين هيئات مكافحة الفساد بالمزيد من الصلاحيات التي تمكنها من إنفاذ القانون لاسيما تلك المتعلقة بعمليات البحث والاستدلالات والتحقيقات بما يحقق مبدأ عدم الإفلات من العقاب.
- إن بناء منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في الدول لا يمكن لها أن تُحقق النتائج المرجوة منها دونما موائمة لاستراتيجيات كافة الجهات العاملة بالدولة مع الاستراتيجيات الوطنية التي ترسم سياسات مكافحة الفساد وتعزز النزاهة فيها.
- ضرورة العمل على محاربة الفساد الانطباعي الذي أصبح ظاهرة عالمية تجتاح

المجتمعات، وعامل خطير يقوض جهود الدول في محاربة الفساد، وأهمية ودور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في التصدي لهذه الظاهرة.

- إن تحقيق التنمية والرخاء في المجتمع هو أمرٌ ضروري، وأن تحقيقه يتطلب تضافر جهود كل القطاعات ومكونات المجتمع (العام والخاص والأهلي)، لتصب جميعها في جهود مكافحة الفساد بكل أشكاله باعتباره العدو الأول للتنمية.
- ألقت جائحة كورونا بظلالها على كافة الإدارات وجهات الاختصاص في الدول على مستوى العالم بأسره وهو ما يبرز الحاجة إلى ضرورة العمل على حوكمة الإجراءات المختلفة المتعلقة بمواجهة جائحة كورونا، وتعزيز أسس النزاهة والشفافية فيها.
- تُعدُ الجرائم الاقتصادية (مثل التهرب الضريبي والجمركي) من أشد وأخطر الجرائم التي تؤثر في إمكانيات الدولة وقدرتها على النهوض بمهامها؛ الأمر الذي يستدعي التوجه بها نحو التجريم بمقتضى قانون مكافحة الفساد.
- العمل على تجريم الرشوة في القطاع الخاص إلى جانب تجريم رشوة الموظفين الأجانب بمقتضى قانون مكافحة الفساد.
- أهمية وضرورة العمل على تحسين البيئة القانونية الطاردة للفساد، لا سيما التشريعات التي تضعها الدول لتنظيم منح الامتياز إلى جانب تشجيع الاستثمار والمنافسة النزيهة منعاً للاحتكار.
- العمل على تحويل التزام الشركات بمبادئ الحوكمة من الاختياري إلى الإجباري، وذلك من خلال وضع مبادئ الحوكمة ضمن أحكام قانون الشركات.
- أهمية تعزيز ثقافة المجتمع ووعيه بقضايا الفساد من خلال برامج توعوية وتدريبة تمتد لتشمل الجميع.
- اعتماد دراسات تحليل مخاطر الفساد في الوزارات والمؤسسات العامة كسياسة ونهج وقائي مهم في تحديد مكامن الخطر في عمل المؤسسات، بغية العمل على وضع خطط وبرامج للتدابير الوقائية بناءً على تلك الدراسات، ومن ثم العمل على تنفيذها تعزيزاً لمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد في الدولة.
- إن نظام حماية المبلّغين والشهود أحد أهم التشريعات التي تعزز مكافحة الفساد بالدولة من خلال تشجيع جميع المواطنين بالإبلاغ عن الفساد والفاسدين، وأن التوعية بهذا النظام والترويج له والتدريب عليه يعتبر من القضايا الأساسية التي ينبغي القيام بها.
- أكد المؤتمر على أهمية مدونات السلوك ومواثيق النزاهة، وأن إعدادها واعتمادها سوف لن يؤدي لتحقيق النتائج الفضلى إذا لم يقترن ببرامج تدريبية وتوعوية تطال المكلفين بجميع القطاعات المستهدفة (القطاع العام، والخاص، والأهلي).
- أكد المؤتمر على ضرورة وأهمية المُضّي قُدماً في مبادرة الحكومة المفتوحة (الإلكترونية)، وأن تحقيق ذلك يتطلب العمل على إصدار قانون الحق في الحصول على المعلومات، كمتطلب أساسي للانخراط بتلك المبادرة.

- أهمية وضرورة حوكمة الخدمات التي تقدم للمستفيدين سواءً من القطاع العام أو الخاص باعتبار أتمتة تلك الخدمات من شأنه إشاعة النزاهة والشفافية والمساواة في الانتفاع بها.
- أهمية تعزيز التنسيق والتعاون في مجال تبادل الخبرات والمعلومات بين هيئات النزاهة والشفافية والوقاية ومكافحة الفساد في إطار التعاون الدولي الذي تناولته الاتفاقية الأممية لاسيما في مجال استرداد الأصول الجرمية.
- أهمية الترويج والحث على الإفصاح عن تضارب المصالح في القطاعين العام والخاص.
- أهمية إشراك المرأة في جهود التنمية وتعزيز النزاهة في الدولة باعتبارها تمثل نصف المجتمعات.
- أهمية وضرورة العمل على تعزيز النزاهة في قطاع الهيئات المحلية.

6

المحور السادس:

إنجازات الهيئة في مجال تكنولوجيا المعلومات

قامت الهيئة ومن خلال الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات خلال عام 2020 بالعديد من الإنجازات، كان أبرزها الآتي:

أولاً: الشبكات والبنية التحتية

الهدف العام:

تطوير وتحسين الخدمات المقدمة على شبكة الحاسوب في الهيئة وتحسين امن المعلومات فيها.

الأنشطة المنجزة:

- متابعة عمل الخوادم الرئيسية والخدمات المقدمة من خلالها والحفاظ على استمرارية عملها.
- العمل على تحسين أداء الخوادم الرئيسية وتوزيع المهام عليها.
- متابعة عمل الجدار الناري ومراقبة أمن المعلومات عليه.
- متابعة عمل البريد الإلكتروني.
- توفير منصة خاصة للاجتماعات عن بعد والمؤتمرات في الهيئة.
- تطوير البنية التحتية للشبكات في الهيئة.

ثانياً: الدعم الفني

الهدف العام:

لحفاظ على استمرارية خدمات تكنولوجيا المعلومات وتقديم الحلول في الوقت المناسب.

الأنشطة المنجزة:

- تقديم الدعم الفني لموظفي الهيئة وتقديم الحلول للمشاكل التقنية.
- تقديم الدعم الفني لنيابة مكافحة الفساد من خلال عملية استرجاع البيانات عن أجهزة لها علاقة بالتحقيقات وإعداد التقارير الفنية اللازمة.
- تجهيز وتركيب أجهزة حاسوب مكتبي جديدة لدى عدد من موظفي الهيئة والعمل على إعادة توزيع أجهزة الحاسوب حسب الأداء والأهمية.
- تجهيز وتشغيل وتوزيع أجهزة حاسوب محمول جديدة.

ثالثاً: أتمته وحوسبة أعمال الهيئة

الهدف العام:

تسهيل وتبسيط وتسريع إنجاز أعمال الهيئة وبناء بيئة عمل تكاملية لجميع الخدمات وتسهيل العمل الإداري وسرعة اتخاذ القرار.

الأنشطة المنجزة:

- متابعة عمل النظام المالي «بيسان». نسبة الإنجاز (100%)
- متابعة التطوير والتحديث على نظام الموارد البشرية. نسبة الإنجاز (100%)
- متابعة عمل نظام إقرار الذمة المالية. نسبة الإنجاز (100%)
- بناء نظام مركزي للمراسلات والمهمات واللجان. نسبة الإنجاز (98%)
- البدء بحوسبة نظام متابعة الخطط التشغيلية والاستراتيجية. نسبة الإنجاز (60%)
- البدء بحوسبة إدارة ومتابعة الشكاوى في الهيئة. نسبة الإنجاز (70%).
- تصميم الاستطلاع الإلكتروني على الموقع الرسمي للهيئة. نسبة الإنجاز (50%).
- تطوير وتحديث الموقع الرسمي للهيئة. نسبة الإنجاز (100%)
- تطوير وتحديث تطبيق الهواتف الذكية. نسبة الإنجاز (100%)
- تطوير بوابة خاصة بالمؤتمرات على الموقع الرسمي للهيئة. نسبة الإنجاز (100%)
- البدء بتصميم موقع خاص بالمرصد الوطني لمؤشرات الفساد. نسبة الإنجاز (50%)

رابعاً: النشر الإلكتروني لأنشطة وأخبار الهيئة

الهدف العام:

نشر أخبار وأنشطة الهيئة وتسهيل الوصول اليها من قبل المواطن والجهات المعنية.

الأنشطة المنجزة:

- نشر الأخبار والأنشطة على الموقع الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي.
- نشر التسجيلات المرئية بأنشطة الهيئة على قناة اليوتيوب.
- استقبال الشكاوى الواردة للهيئة عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي ورفعها لديوان رئيس الهيئة.
- العمل على تطوير تصميم الموقع الإلكتروني للهيئة.
- تصميم صفحة الكترونية خاصة بالمؤتمرات التي تعقدها الهيئة.

خامساً: أمن المعلومات

الهدف العام:

توفير الحماية للأجهزة وملفات وبيانات الهيئة.

الأنشطة المنجزة:

- متابعة ومراقبة أنظمة الحماية وأمن المعلومات لحماية الشبكة الداخلية من المخاطر الخارجية.
- توفير جهاز نسخ احتياطي لمركز البيانات.
- متابعة ومراقبة نظام نسخ احتياطي.
- تجديد التراخيص الخاصة.

سادساً: الربط البيني

الهدف العام:

تحسين سهولة وسرعة الوصول للمعلومات والبيانات بهدف رفع كفاءة عمليات التحري والتحقيق.

الأنشطة المنجزة:

- الربط البيني مع وزارة النقل المواصلات.
- الربط البيني مع سلطة الأراضي.
- الربط البيني مع وزارة المالية/ ضريبة الدخل.
- الربط البيني مع وزارة الاقتصاد.
- الربط البيني مع اتحاد الجمعيات.
- الربط البيني مع وزارة الداخلية / السجل المدني.

سابعاً: أدلة الإجراءات والسياسات والخطط

الهدف العام:

حوكمة أعمال الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات.

الأنشطة المنجزة:

البدء بتصميم أدلة إجراءات العمليات في الإدارة.

البدء في إعداد سياسة أمن المعلومات للهيئة.

البدء في إعداد خطة إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات في الهيئة.

7

المحور السابع:
أنشطة الهيئة الإعلامية

نجحت الهيئة ومن خلال الدائرة الإعلامية في تحقيق نتائج مثمرة على مستوى الحضور الإعلامي من خلال نشر المواد الإعلامية والصحافية، ومقاطع الفيديو والبوسترات المرتبطة بأنشطة وجهود الهيئة في مجالات تعزيز النزاهة وتدابير الوقاية من الفساد، إضافة إلى التغطية الشاملة لمجمل أنشطة وفعاليات الإدارات العامة والوحدات في الهيئة، إضافة إلى زيادة القراء والمتابعين لموقع الهيئة الإلكتروني، وصفحة الفيس بوك، حيث أشارت الإحصائيات والبيانات الموثقة إلى زيادة المتابعين لموقع الهيئة ليصل إلى قرابة (مليون) متابع، في حين وصل عدد القراء لمواد إعلامية نشرت على موقع الهيئة إلى قرابة 700 الف قراءة.

أولاً: التغطيات الإخبارية

خلال العام المنصرم، أعدت الدائرة الإعلامية ونشرت (167) تقريرا وخبرا صحفيا، مقارنة بـ (185) خلال العام 2019، و(74) خلال العام 2018، حيث غطت الأخبار والتقارير كافة فعاليات الهيئة وأنشطتها، بالإضافة لبعض التقارير التوعوية التي هدفت لتعريف المواطنين بقانون مكافحة الفساد والقوانين والأنظمة المتعلقة به، وتشجيعهم على الإبلاغ عن شبهات الفساد.
وتم نشر هذه الأخبار على الموقع الإلكتروني لهيئة مكافحة الفساد، وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر)، وتعميمها على مختلف وسائل الإعلام والصحف المحلية، حيث نشرت (67) صحيفة وموقع إخباري محلي أخبار تتعلق بالهيئة.
كما تم تعميم الأخبار على وكالات الأنباء العربية، حيث تم نشر (25) موقع إخبار عربي أخبار الهيئة.

ثانياً: التصوير الفوتوغرافي

خلال عام 2020 قامت الدائرة الإعلامية في الهيئة بتصوير (129) نشاطاً للهيئة، تنوعت ما بين ورش عمل ولقاءات ومؤتمرات ودورات وتوقيع مذكرات تعاون وتفاهم، بالإضافة لتصوير عشرات اللقاءات الرسمية داخل مكتب رئيس الهيئة، وتصوير كامل جلسات المؤتمر الدولي الثاني للهيئة.

ثالثاً: التقارير المصورة

خلال عام 2020 قامت وسائل الإعلام بنشر أكثر من (12) تقريراً مصوراً حول أعمال الهيئة.

رابعاً: التقارير الإذاعية

قامت الإذاعات المحلية بإجراء أكثر من (30) مقابلة إذاعية خلال العام المنصرم، ومن أبرز تلك الإذاعات: شبكة أجيال الإذاعية، شبكة راية، راديو وطن، راديو رام الله، إذاعة صوت فلسطين وغيرهم، كما جرى تسجيل (5) حلقات تلفزيونية متخصصة تغطي

مجموعة من المحاور الرئيسية التي تعمل الهيئة على تنفيذها ضمن مشروع مشترك بين مؤسسة ديكاف ووكالة وطن للأنباء وهيئة مكافحة الفساد.

خامساً: مقابلات تلفزيونية

تم التنسيق لحوالي (20) استضافات تلفزيونية عبر تلفزيون فلسطين، وفضائية القدس التعليمية، وتلفزيون معا، وغيرهم.

وتم حفظ هذه المواد لدى أرشيف الدائرة الإعلامية، بالإضافة لنشرها معظمها على موقع الهيئة وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

سادساً: فيديوهات عن الهيئة

عملت الدائرة الإعلامية على تصوير ومونتاج عدد من الفيديوهات، كما تعاونت مع بعض الصحفيين ووكالات الأنباء على إعداد عدد من الفيديوهات حول الهيئة، بلغ عددها (14) فيديو.

سابعاً: سبوتات إذاعية

خلال العام المنصرم تم إنتاج عدد من السبوتات الإذاعية بالتعاون مع عدد من الإذاعات المحلية، بلغ عددها (5) سبوتات.

ثامناً: البوسترات الانفوجرافيك

عملت الدائرة الإعلامية على إنتاج وتصميم عدد من البوسترات، تناولت عدد من المواضيع، وتم نشرها على موقع الهيئة وصفحتها على الفيس بوك، كما تم تعميم بعضها على وسائل الإعلام، وكان عددها أكثر من (200) بوستر.

تاسعاً: النشرة الإلكترونية

أطلقت الدائرة الإعلامية نشرة إلكترونية خاصة بالهيئة حملت عنوان (كافح)، وهي نشرة فصلية، وتم إصدار ثلاث نسخ منها حتى الآن.

عاشراً: زاوية في صحيفة الحياة

تم تخصيص زاوية في صحيفة الحياة (مرتين في الأسبوع، يومي الاثنين والأربعاء)، وذلك لمدة 6 أسابيع، للحديث حول الفتاوى الدينية التي تجرم جرائم الفساد.

أحد عشر: إغناء وتطوير محتوى الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة

عملت الدائرة الإعلامية خلال العام المنصرم على نشر (217) خبر وتقرير صحفي على الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة، كما روجت له بمختلف الطرق والوسائل الممكنة، حيث شهد الموقع ككل ما يقارب «993674» زيارة، فيما حصلت الأخبار المنشورة خلال العام المنصرم على ما يقارب «71280» قراءة.

اثنا عشر: تقرير يومي عن أهم الأخبار

تم بشكل يومي خلال العام المنصرم إعداد تقرير بالأخبار التي تنشرها وكالات الأخبار والمتعلقة بأنشطة الهيئة، بالإضافة لمتابعة أهم المقالات والمنشورات المتعلقة بشبهات الفساد وخاصة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، حيث تم العمل على أرشفة جميع الأخبار المتعلقة بالهيئة.

ثلاثة عشر: ورش العمل المتخصصة

عملت الدائرة الإعلامية خلال العام المنصرم على إعداد وتنظيم عددا من ورش العمل واللقاءات، أبرزها:

1. ورشة عمل لاستعراض الاستراتيجية الإعلامية.

2. ورشة عمل مع طاقم صحيفة الحياة الجديدة.
3. ورشة عمل لمناقشة الاستراتيجية الإعلامية من منظور النوع الاجتماعي.
4. ورشة عمل لمناقشة الاستراتيجية الإعلامية مع المؤسسات الإعلامية الخاصة والحكومية.
5. ورشة عمل بمناسبة اليوم العالمي لحق الحصول على المعلومات.
6. عقد لقاء لممثلي نقابات طلبة الإعلام في الجامعات الفلسطينية.

أربعة عشر: بروتوكول الاتصال والتواصل

أنجزت الدائرة الإعلامية بروتوكول خاص بالاتصال والتواصل مع الهيئة، يتضمن عدد من النماذج المختلفة التي تسهل عملية التواصل بين الإدارات المختلفة داخل الهيئة، وبين الهيئة ومختلف الصحفيين ووسائل الإعلام.

خمسة عشر: التنسيق والإعداد لبث أربع حلقات ضمن برنامج «السابعة»

ساهمت الدائرة الإعلامية في تنسيق مشاركة ممثلي الهيئة في أربع حلقات من برنامج « السابعة» الذي يُبث على فضائية معا، وذلك بالتعاون مع ائتلاف أمان، وتناولت الحلقات عدة محاور حول قضايا لها علاقة بالنزاهة وتدابير الوقاية وملفات حول شبهات الفساد.

هيئة مكافحة الفساد

يداً بيد

نحو وطن بلا فساد

للاطلاع على تقارير الهيئة

البيرة - البالوع - شارع مكة
022424018/ 022424017/ 022424016
022424015
www.pacc.ps
info@pacc.pna.ps